جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة

دراسة ميدانية بولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:مالية

إعداد الطالبتين:

زروالي أم كلتوم

بن حليمة ربيعة

الأستاذ المشرف:

ساعد محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2015-2016

شـــكر وتـــقدير

كلمة شكر

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظمته ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

نتوجه بالشكر الجزيل وكل الامتنان والتقدير إلى كل من قدم لنا يد العون وساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل البسيط.

ونخص بالذكر الأستاذ ساعد محمد الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث،نشكره على توجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت لنا عونا لنا لإتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أساتذتنا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت، نقول لكل هؤلاء جزاكم الله كل خير.

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والدي الحبيبين أعز ما أملك في الوجود

أمي السند التي ترعاني بقلبها وعينيها

إلى قرة عيني أبي معلمي الذي زودني بحكمتهوموعظته الحسنة،ورسخ لي حب العلم والتعلم والصمود والتفاؤل في كل الظروف.

أتمنى لهما طول العمر والصحة والعافية.

إلى أجدادي وأخوالي وأعمامي.

إلى أخي عدة وأختي أمينة وأختاي خديجة وفطيمة

وزوجيهما ناصر والميلود

إلى البراعم، قصي ردينة وعدي

إلى كل من عائلتي زروالي وفداق

إلى صديقاتي ورفيقات دربي وزملاء الدراسة بدون استثناء

أم كلثوم

إلى كل من يحبني وأحبه في الله أم كلثوم

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..أرجو من الله أن يمد في عمره.. والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة..إلى بسمة الحياة وسر الوجود ..إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الحبيبة.

إلى رفيق دربي أخي جيلالي.

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته أخي عبد الرحمان.

إلى توأم روحي أخي عبد المالك.

إلى شعلة الذكاء والنور..إلى الوجه المفعم بالبراءة أختي مروى.

إلى كل عائلة بن حليمة وعائلة بوتناف.

إلى كل صديقاتي.

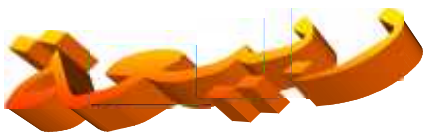

الفـــــهرس

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
كلمة شكر	
مقدمة	أ
الفصل الأول :عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول:أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثالث:التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
المبحث الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثاني:معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المبحث الثالث:مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الأول:مصادر التمويل الداخلية والخارجية	20
المطلب الثاني:أساليب التمويل الإسلامية الحديثة	23
المطلب الثالث:طرق التمويل الحديثة	25
خلاصة	28
الفصل الثاني: ماهية البطالة	**29**
تمهيد	30
المبحث الأول:أساسيات حول البطالة	31
المطلب الأول:البطالة وأنواعها	31
المطلب الثاني:الآثار الناجمة عن البطالة	33
المطلب الثالث:أسباب البطالة في الجزائر	35

المبحث الثاني:استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر	39
المطلب الأول:سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وإدماجه	39
المطلب الثاني:برامج أخرى ساهمت في التخفيف من حدة البطالة	41
المطلب الثالث:الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المبحث الثالث:التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطال0ة	49
المطلب الأول: التجارب العربية	49
المطلب الثاني:التجارب الغربية	52
المطلب الثالث:التجارب الآسيوية	53
خلاصة	57
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل في ولاية تيارت	**58**
تمهيد	59
المبحث الأول:السكان والبطالة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت	60
المطلب الأول: التعريف بولاية تيارت	60
المطلب الثاني: واقع البطالة في ولاية تيارت	62
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت	69
المبحث الثاني:نشاط الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت	72
المطلب الأول:نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تيارت	72
المطلب الثاني:نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيارت	76
المطلب الثالث:نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسييرالقرض المصغر بولاية تيارت	80
المبحث الثالث:مساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015	84

المطلب الأول:مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل بولاية تيارت	84
المطلب الثاني:مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015	87
المطلب الثالث:أهم الهيئات استقطابا لعمالة المؤسسات بتيارت سنة 2015	90
خلاصة:	94
خاتمة	96
المراجع	100
الملاحق	108

قـائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2.1)	أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	44
(3.2)	الفئات العمرية الأكثر تسجيلا لطلب العمل حسب السن والجنس لدى الوكالة الولائية للتشغيل بولاية تيارت.	63
(3.3)	عدد البطالين المسجلين وعروض العمل وعدد مناصب العمل المتاحة خلال الفترة(2010-2015) لدى الوكالة الولائية للتشغيل بولاية تيارت.	64
(3.4)	توزيع عروض العمل المسجلة لدى الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني لسنة 2015.	65
(3.5)	توزيع طلبات العمل المنصبة حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني للوكالة الولائية للتشغيل.	66
(3.6)	التنصيبات في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP)وعقود العمل المدعمة (CTA).	68
(3.7)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل (2010-2015)	70
(3.8)	عدد الحرفيين المسجلين لدى مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية تيارت من 2010 إلى 2015.	71
(3.9)	توزيع المشاريع ومناصب الشغل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مختلف بلديات الولاية(2006-2015)	72
(3.10)	تطور المشاريع ومناصب العمل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتيارت خلال الفترة(2006-2015).	74
(3.11)	تطور متوسط مناصب العمل للمؤسسات المدعمة من طرف وكالة تيارت لدعم تشغيل الشباب للفترة(2011-2015)	76
(3.12)	توزيع المشاريع ومناصب العمل حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مختلف بلديات ولاية تيارت.	78

(3.13)	عدد الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط(2004-2015).	80
(3.14)	عدد الملفات الممولة من طرف البنوك بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية تيارت.	81
(3.15)	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر دوائر تيارت خلال الفترة(2013-2015).	82
(3.16)	دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التشغيل سنة 2015.	84
(3.17)	دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل سنة 2015	86
(3.18)	دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015.	87
(3.19)	دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015.	89
(3.20)	مساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل حسب قطاع النشاط في ولاية تيارت سنة 2015.	91
(3.21)	دور الهيئات الداعمة في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2.1)	سياسات معالجة البطالة	40
(3.2)	دوائر وبلديات ولاية تيارت.	61
(3.3)	حصيلة نشاط الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت خلال الفترة(2010-2015) وفقا للمتغيرات الثلاث(الطلبات،العروض،التنصيبات).	64
(3.4)	توزيع عروض العمل لدى الوكالة الولائية للتشغيل حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني لسنة 2015.	66
(3.5)	توزيع طلبات العمل المنصبة حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني للوكالة الولائية للتشغيل بولاية تيارت.	67
(3.6)	تطور المؤسسات ومناصب العمل(2006-2015).	75
(3.7)	تطور مؤسسات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومناصب العمل المحققة خلال الفترة(2011-2015).	77
(3.8)	مساهمة مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مناصب العمل حسب قطاع النشاط لولاية تيارت سنة 2015.	85
(3.9)	مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في مناصب العمل حسب قطاع النشاط لولاية تيارت سنة 2015.	86
(3.10)	مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مناصب العمل حسب قطاع النشاط لولاية تيارت سنة2015	88
(3.11)	مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب العمل بولاية تيارت سنة 2015	90
(3.12)	نسب مساهمة أجهزة التشغيل في توفير مناصب عمل بتيارت سنة 2015	92

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	حصيلة نشاط الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت	109
02	حصيلة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية تيارت	110
03	حصيلة نشاط مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت	111
04	مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تيارت	112
05	تطور مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تيارت	113
06	مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب بلديات ولاية تيارت	114
07	نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط لولاية تيارت	115
08	عدد الملفات الممولة من طرف البنوك بالتنسيق مع الصندوقالوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت	116
09	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيارت	117
10	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط لولاية تيارت	118
11	عدد المشاريع الممولة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيارت	119

مقدمـــــــــــة

أصبح الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة خاصة في مجال انتهاج سياسة الخوصصة في أغلب دول العالم ،وفي إطار تنويع الهيكل الصناعي وبالاتجاه نحو تحرير قوى السوق وتفعيل آلياته ،والانتقال من إستراتيجية تكثيف الاستثمار الصناعي التي أرهقت كاهل الدولة نتيجة كبر حجم المؤسسات التي عجزت عن مواصلة نشاطها ،وما انجر عنها من تسريح للعمال وتخلي عن أنشطة اقتصادية فكان أن تم إعادة هيكلتها وخوصصتها.

وكون أن البطالة ظاهرة تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،ومحاولة للتحكم فيها فقد لجأت السلطات العمومية الجزائرية إلى وضع أجهزة وهيئات تهدف إلى وضع برامج توظيف لترقية سياسة التشغيل وتنشيط العمالة في سوق العمل ،من خلال تشجيع ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث تعمل هذه الأخيرة على تنشيط وتحريك النسيج الاقتصادي فهي بديل للاقتصاد الريعي وهذا لانتشارها في حيز جغرافي أوسع من تلك المؤسسات الكبيرة وهو عامل يقلص الفجوات بين الحواضر والأرياف خاصة في مجال التنمية المحلية.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز روح المبادرة والشراكة وإطلاق الطاقات الشبانية والمبادرات الفردية والإبداعات ،فهي تشكل حقلا خصبا لخلق مناصب الشغل وقاعدة الهرم الاقتصادي لانطلاق التنمية الاقتصادية ،وبالنظر إلى تجارب الدول وما حققته من نتائج جيدة في التنمية وخاصة مجال التوظيف، فهي إجراء لهدفين أولهما التخفيف من حدة البطالة، وثانيهما تدعيم الاقتصاد الوطني بهذا النوع من المؤسسات التي أضحت في الوقت الحالي المحرك الأساسي الذي تعتمد عليه الدول في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام،وبما أنها تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة وهو مايزيد في توفير فرص العمل ،الأمر المرغوب والمطلوب للتخفيف من مخاطر البطالة،والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال تساؤلنا:

مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة؟

ويتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية كالآتي:

- ما أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وما هي الخصائص التي تميز هذا النوع من المؤسسات ؟
- ماهي أسباب البطالة في الجزائر، وما الآثار المترتبة عنها؟
- ما مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية تيارت ،وأيها استقطابا للعمالة؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه الأسئلة السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

– يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قلة تكاليفها مما يسهل إنشاءها ،ويعود سبب اختلاف تعاريفها إلى معايير تصنيفها.

– تلحق البطالة أضرار بالكيان الاقتصادي والاجتماعي وتعود أسبابها إلى أسباب نابعة من اتجاهات الدولة وأسباب خارجة عن إرادة الدولة.

–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تشغيلا.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في:

- إبراز قدرة المؤسسات على استحداث مناصب عمل ومساهمتها في التخفيف من حدة البطالة.
- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إظهار دور أجهزة التشغيل في دعم وتشجيع المؤسسات لاستقطاب العمالة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أساليب الدعم التي تقدمها الدولة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة العوائق والتحديات التي تواجه نمو هذه المؤسسات وتطورها.كما يوضح الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التنمية المحلية وفي التصدي لظاهرة البطالة ،وهذا من خلال تسليط الضوء على واقع ولاية تيارت وتحديد النشاط الأكثر استقطابا للعمالة بها ،ومعرفة صنف المؤسسات الأكثر استحداثا لمناصب العمل ،وأي الهيئات فاعلية في دعم وتشجيع هذه المؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع:

- الانشغال الكبير بمشكل البطالة والتشغيل الذي يعتبر مسألة جوهرية يبقى مطروحا.
- تغيير ثقافة الشغل في الاعتماد على توظيف القطاع العمومي والانتقال إلى تأسيس وإنشاء مؤسسات خاصة.
- تنويه إلى ضرورة تنويع الاقتصاد بمختلف الأنشطة للانتقال من اقتصاد الريع الذي بات يهدد اقتصاد الجزائر إلى اقتصاد حر متنوع.

منهجية البحث:

في بحثنا هذا سنعتمد المنهج الوصفي لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها،أهميتها وعرض تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال، وعند التطرق للمفاهيم المرتبطة بظاهرة البطالة وأنواعها،كما سنستعمل المنهج التحليلي لتفسير وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سيتم جمعها من خلال الاتصال بالهيئات الداعمة لهذه الأخيرة ،بالإضافة إلى اعتمادنا أسلوب الاستنتاج عند التوصل إلى النتائج باستعمال بعض المؤشرات الإحصائية وأدوات الوصف الإحصائي.

حدود الدراسة:

تتحدد دراسة البحث في جانبين زماني ومكاني:

الجانب المكاني: كون البحث شمل الهيئات الداعمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموما وولاية تيارت محليا وفي مختلف دوائرها وبلدياتها.

الجانب الزماني:شمل تطور نشاط كل هيئة من تاريخ إنشائها عموما وسنة 2015 خصوصا.

صعوبات البحث:

واجه البحث صعوبات من بينها:

- نقص المراجع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما جعلنا نعتمد على الملتقيات والمقالات والانترنت؛
- ضيق الوقت خاصة في دراسة حالة كون أننا اتصلنا بعدة وكالات؛
- التحفظ على إعطاء بعض المعلومات من طرف المسؤولين الذين اتصلنا بهم مما صعب تحليل المعطيات وإعطاء صورة أكثر دقة للبحث.

دراسات السابقة:

من خلال الوقت الذي استغرقناه في بحثنا ومن المطالعات التي مررنا بها في هذا البحث الذي يعتبر جزء رابط لدراسات سابقة ،ومع محاولة إبرازنا لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل لدراسة ميدانية بولاية تيارت،مع الإشارة إلى وجود دراسات مماثلة لدراستنا هذه والتي كان من بينها:

- مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،بعنوان تقييم برامج الدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،من طرفسهام شيهاني وطارق حمول يومي 15-16 نوفمبر سنة 2011 هدفت هذه المداخلة إلى عرض لمحة عن إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر و المعوقات التي

تواجهها، بالإضافة إلى التعرف على إسهامات ANSEJ في إنشاء المؤسسات المصغرة والإصلاحات التي تعرفها هذه الوكالة لتفعيل دعمها لهذه المؤسسات.

وقد خلصت هذه المداخلة إلى نتائج هي:

أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة و الكم اللابأس به من مناصب الشغل التي وفرتها، إلا أنها تظل كتجربة حديثة للجزائر مقارنة بالتجارب العالمية،لهذا لجأت الحكومة الجزائرية إلى البدء بإصلاحات سعيا منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل.

- مذكرة شهادة ماستر علوم تجارية تخصص مالية المؤسسة بعنوان الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر للطالبة عليان نبيلة 2014-2015 ،هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء،وإبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هذا القطاع.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج هي:

أن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول ،وأشارت إلى ضرورة الاهتمام الفعلي بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير هذا القطاع باعتباره خطوة أساسية مهمة في طريق تصنيع البلدان النامية ،فهو منفذ لاستغلال الموارد المادية والبشرية وجزء مهم لعملية التصنيع،كما خلصت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة الناتج الوطني الخام خارج المحروقات ،وتساهم في توفير مناصب الشغل ،حيث أن إحصائيات السداسي الأول من 2013 بينت ارتفاع عدد السكان المشغلين في هذه المؤسسات إلى 1.915.495وهذا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة.

خطة البحث:

للوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية سنقسم بحثنا إلى ثلاثة فصول سنتناول في:

الفصل الأول:عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث مباحث:المبحث الأول أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبحث الثاني يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين المبحث الثالث يبين مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني:خصصناه لدراسة ماهية البطالة في ثلاث مباحث:أولها أساسيات حول البطالة،أما الثاني يتمحور حول استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر و المبحث الثالث يعرض التجارب الدوليةالرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد منأزمة البطالة.

الفصل الثالث: والذي كان لدراسة ميدانية بولاية تيارت عنوناه بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل من خلال تطرقنا إلى السكان والبطالة في ولاية تيارت أما الثاني خصص لمختلف الأجهزة الداعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت والمبحث الثالث خصصناه لمساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015.

الفصل الأول

عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمـــهيد:

يرتكز الاقتصاد العالمي على مدى قوة وتطور مؤسسات الدول ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة،فالجزائر كغيرها من الدول تعطي أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلحقبة من الزمن ظل فيها التوجه المركزي والتسيير الإداريالأحادي مسيطرا على الحياة الاقتصادية الكبرى الأمر الذي أدى إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومع تغير طبيعة النظام الاقتصادي تم القيام بإصلاحات هيكلية حتمية لدخول اقتصاد السوق،وصدرت قوانين إنشاء المؤسسات.

وفي هذا الفصل سنتناول بالدراسة :

- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث توفر فرص عمل واسعة نظرا لصغر رأس المال المستثمر للعامل ،ومن ثم المساهمة في التخفيف من البطالة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى :

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن الصعب التوصل إلى تعريف موحد نظرا لتباين واختلاف قدرات الدول الاقتصادية والاجتماعية.

1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين هذه التعاريف التي تعددت نذكر ما يلي:

1.1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

(**OCDE**[G]):المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مستقلة،أي غير تابعة لمؤسسات أخرى،حيث عدد العمال فيها محدود،وهذا العدد يختلف بين الدول والغالبية منها اقل من 250 عامل مثل الاتحاد الاروبي لكن في بعض الدول يحددونه بـ 200 عامل على الأكثر،المؤسسات الصغيرة منها تشغل اقل من 50 عامل والمصغرة على الأكثر 10 عمال،وفي بعض الدول 5 عمال وبرقم أعمال لايتجاوز 40مليون اورو في الاتحاد الأوروبي[1].

*OCDE :Organisation de Coopération et de Développement Economiques.

[1] نظيرة قلادي،محمد الأمين ووليد طالب،**دور المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الحد من البطالة أبحاث المؤتمر الدولي،تقييم أثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**،جامعة سطيف1،يومي 11 و12 مارس 2013،ص 336.

2.1.يعرف برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد" المشروع الصغير بأنه :ذلك المشروع الذي يعمل به من 20 إلى 100 عامل فاقل،ويعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن 100-500 عامل[1].

أما منظمة العمل الدولية فقد حددت مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي:

- معيار العمال والموظفين.
- معيار رأس المال.
- معيار المبيعات والإرادات.
- معيار الإنتاج .
- معيار التقنية المستخدمة.
- معيار استهلاك الطاقة.

3.1.تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية CED[G] للمشروعات الصغيرة:وضعت تعريفا للمشروع الصغير اشتمل على العديد من الخصائص لهذه النوعية من المشروعات،حيث عرفت المشروع الصغير بأنه[2] :ذلك المشروع الذي يجب أن يتوفر به شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلي:

- عدم استقلال الإدارة :مدير المشروع هو مالكه.
- أن يتم توفير رأس المال من خلال المالك أو مجموعة صغيرة من الملاك.
- أن يعيش الملاك والعاملين في منطقة محلية.
- أن يكون حجم المشروع صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها.

4.1.تعرف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا):المشاريع الصغرى والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.

---

[1] ليث عبد الله القهبوي،بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص14

*CED :Comité de Economique Développement

[2] ضياء الناروز،**المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية–دراسة مقارنة–**،الطبعة الأولى،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2015،ص 21.

5.1.ويعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها:كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم،ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة،ويقل عدد العمال فيه عن 100عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة بدون الأراضي والمباني[1].

6.1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:الصناعات الصغيرة هي تلك التي لا يزيد عدد العمال في المنشاة الواحدة منها عن 6 عمال،ولا حجم رأس المال فيها عن 2 مليون دولار. أما المتوسطة فمتوسط عدد العمال فيها لا يزيد عن 100 عامل وحجم رأس المال فيها لا يزيد عن 6 ملايين دولار[2].

7.1..تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دج
- أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى[3].

مماسبق من التعريفات يؤكد اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى تباين الظروف الاقتصادية من دولة إلى أخرى.

2.أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعود اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية إلى أسباب هي:

[1]خبابة عبد الله،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**،بدون طبعة،دارالجامعة الجديدة،الإسكندرية،2013،ص16.

[2]علي جدوع الشرفات،**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**،الطبعة الأولى،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص84.

[3]شبوطي حكيم،**الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد الثالث،جامعة محمد خيضر،بسكرة،جوان 2008،ص213.

1.2.اختلاف درجة النمو الاقتصادي:يعكس اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضا على وزن الهياكل الاقتصادية(مؤسسات ووحدات اقتصادية)،فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

2.2.تنوع النشاط الاقتصادي:عند المقارنة على سبيل المثال بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات،لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2.تعدد النشاط الاقتصادي:تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المؤسسات الصناعية الإستخراجية،ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية،من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته،لذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها.

4.2.العامل التقني: يتلخص في مدى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد،وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

[1]www.4algeria.com,6/12/2015,08:08 منتدى اللمة الجزائرية

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك معيارين لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيار كمي و الآخر نوعي.

1.المعايير الكمية:

وهذه المعايير هي كما يلي:

1.1. معيار عدد العمال"حجم العمالة":يعد هذا المعيار احد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة،وذلك راجع لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات،ويمكن التمييز بين الأصناف التالية:

- مؤسسة مصغرة وهي التي تستخدم من 1 إلى09 عاملا.
- مؤسسة صغيرة وهي التي تستخدم من10 إلى199 عاملا.
- مؤسسة متوسطة وهي التي تستخدم من200 إلى250 عاملا.

2.1. معيار رقم الأعمال :يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم،وهذا المعيار يستعمل بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا،حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فاقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1. معيار رأس المال:يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة،لكونه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية وهذا المعيار يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

4.1. معيار معامل رأس المال :يعد كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة،لذلك فان الاعتماد على أي منها منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة،فقد نجد في مؤسسة عدد عمالها منخفض بينما رأس مالها كبير والعكس مما يجعلنا نخطئ في تصنيفها،لذا قد وجد معيار يمزج بين معياري رأس المال والعمالة،وهو معيار "معامل رأس المال/العمل".[1]

[1] نظيرة قلايدي،محمد الأمين وليد طالب،**دور المؤسسات المصغرة،الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة**،مرجع سبق ذكره ص 335.

2. المعايير النوعية:

ويمكن توضيحها من خلال:

1.2.قيمة المبيعات:هناك من يصف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله،ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشر،أي أن لها علاقات مباشرة مع زبائنها.

2.2.المعيار القانوني:يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية(شركات أشخاص)والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة ما تكون في شكل شركة ذات أسهم.

3.2. معيار الإدارة (التنظيم):وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير[1].

4.2. معيار الاستقلالية:المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة،أي أنها تملك على الأقل50%من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

5.2.المعيار التكنولوجي:حسب هذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى[2].

المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]السعيد بريش،**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانيةالعدد الثاني عشر،جامعة محمد خيضر بسكرة،نوفمبر 2007،ص 64

[2]خبابة عبد الله،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**،مرجع سبق ذكره،ص15.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:

1.سهولة الإنشاء والتكوين:حيث أنها تمتاز بانخفاض رأس المال المطلوب لإنشائها،وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها[1].

2.الاستقلالية في الإدارة:عادة ما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها،إذ في كثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها.

3.سهولة وبساطة التنظيم:تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد كبير من العمال،(مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع،التحديد الدقيق للمسؤوليات،وتوضيح المهام،التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة،وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4.مركز التدريب الذاتي:تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل.

5.تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها،أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6.جودة الإنتاج:إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية،حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية،مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين.

7.توفير الخدمات للصناعات الكبرى:إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة،حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد.

[1] عمران عبد الحكيم،**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،رسالة ماجستير،تخصص علوم تجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،منشورة،الجزائر،2007،ص 8.

8.أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة[1].

9.غلبة الطابع المحلي:تشبع هذه المشاريع حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك مايلي:[2]

- تواجه هذه المشاريع في الغالب سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
- تمتلك هذه المشاريع القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال وأيضا من خلال الأسعار المنافسة.
- تقدم هذه المشاريع سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.

10.تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطين الصناعي:تعتبر هذه المشاريع وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة،فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي.

11.قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

12.تساهم إيجابيا في القضاء على عدد من الاختلالات الاقتصاديةفيالدول النامية بين الادخاروالاستثمار:مثلالاعتبار أن هذه الدول تعاني من انخفاض معدلات الادخاروالاستثمار فهي تجلب المدخرات الصغيرة،إذ أن إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب رأسمال كبير مقارنة بما

[1]خبابة عبد الله،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**،مرجع سبق ذكره،ص 37.

[2]ليث عبد الله القهيوي،بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**،مرجع سبق ذكره،ص 22.

تتطلبه المؤسسات الكبيرة.وكذلك اختلالات ميزان المدفوعات،من خلال إحلال الواردات،والمساهمة في تصدير بعض المنتجات[1].

13.القدرة على التقليل من البطالة:عادة ما تتميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية،وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب الشغل والتقليل من مشكل البطالة،وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير مناصب الشغل[2].

14.المساهمة في تحقيق عدالة توزيع الدخل:فهي تساهم بشكل فعال في تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة على قاعدة عريضة من السكان.

15.**ذات كلفة منخفضة:**كلفة انشائها ودعمها محدودة بالنسبة للحكومة وسلطات الخدمات والتجهيزات العامة[3].

[1]مخبر بحث تحت عنوان، REFORMES ECONOMIQUES DEVELOPPEMENT ET STRATEGIES D'INTEGRATION EN ECONOMIE MONDIALE,N°DL :1838-2006،ناصر دادي عدون،عبد الرحمان بابنات،دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر،ص 30.

[2]برجي شهرزاد،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،رسالة ماجستير،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،أبي بكر بلقايد تلمسان،منشورة،الجزائر،2012،ص ص40 ،41.

[3]مروة احمد،نسيم برهم،**الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**،الطبعة الثالثة،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة مصر،2014،ص 98.

المبحث الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت الجزائر على غرار مختلف دول العالم،إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام أكثر بالصناعات الصغيرة وهذا من خلال إصدار قوانين وتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات،وتعددت الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلىأن تكون مصدر تنمية الدخل وفرص العمل،وفي هذا المبحث سنتطرق إلى:

- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.
- التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال ولم تتطور إلا بصفة بطيئة دون ان تتمكن من الحصول على هيكل ملائم حيث أن تطورها لم يكن على أساس التجربة في المجال التجاري بنسب اكبر وفي المجال الزراعي بنسب اقل.

1.المرحلة الأولى 1963-1982:

في هذه المرحلة تم إصدار أول قانون للاستثمارات سنة 1963 لعلاج اضطرابات المحيط التي كانت عقب الاستقلال،وإن كان لها أثر ضعيف على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعبئة رأس المال الوطني الأجنبي،وفيما بعد تم اتخاذ خيار واضح بانتهاج سياسة اقتصادية ذات تخطيط مركزي وملكية عامة لوسائل الإنتاج.

حاول القانون الجديد للاستثمارات 1966 تحديد قانون أساسي للاستثمارات الخاصة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية إذ لم تكن هناك سياسة واضحة خلال الفترة الممتدة بين 1963-1983 بشأن القطاع الخاص إذ لم يَعرف هذا الأخير إلا الشيء القليل من التنمية على هامش المخططات الوطنية[1].

[1] يوسف حميدي،**مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**،أطروحة دكتوراه،فرع التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،منشورة،الجزائر،2008،ص 79.

ارتكزت سياسة التخطيط المنتهجة عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج،بينما كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي.شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزعها كما يلي:

البرنامج الأول تعلق بالفترة 1967-1973،البرنامج الثاني تعلق بالفترة 1974-1979.

2.المرحلة الثانية 1982-1988:

منذ بداية الثمانينات بدأت السياسات الاقتصادية تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية،فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة أو الخاصة،سواء القوانين المتعلقة بالهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية،والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات،أو القوانين المتعلقة بالاستثمار،القانون المؤرخ في 1982/08/21 والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات،وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد،ومن نظام استيراد بدون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد صدور قانون الاستثمار سنة 1988 وإنشاء ديوان لتوجيه متابعة الاستثمارات الخاصة حضي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤيده لتجسيد أهداف التنمية الوطنية،أما بالنسبة للاستثمار المنتج،أكدت طلبات الاعتماد المقدمة مابين سنة 1983-1987 الوتيرة السنوية المسجلة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين وبالتالي انصب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساسا في فرع الأنشطة التقليدية التي تعوض واردات الاستهلاك النهائية[1].

[1] ريمي رياض،ريمي عقبة،**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،يومي5- 6 ماي 2013،ص 9.

3.المرحلة الثالثة انطلاقا من 1988:

شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح،يؤدي فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورة محورية،في هذه المرحلة تم إصدار بعض المراسيم وهي:

1991:مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

1993:مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات،حيث حدد التوجه الجديد للاقتصاد الوطني.

1994:اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.

1995:إصدار قانون الخصخصة.

12 ديسمبر 2001:تم إصدار القانون 1-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكمن هدفه في:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف استعماله كمرجع في برامج الدعم وكذا إعداد الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع.
- تحديد تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - إنشاء صناديق ضمان القروض.
  - قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الهيئات المعنية لجلب ورصد التمويلات والقروض الممنوحة للقطاع ووضع البرامج المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات[1].

المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهي تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية لمختلف الدول لكن في المقابل تعارضها مجموعة مشاكل تحول دون تحقيق متطلعاتها وأهدافها.

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانبين هما:

[1]ضو نصر،علي العبسي،**التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،يومي 5-6 ماي 2013،ص ص 9،10.

1.1.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا:

تعتبر هذه المؤسسات الأكثر انتشارا وهي الأكثر استيعابا للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة.

- تساهم في زيادة معدل الإنتاج وتوفر المنافسة لصالح المستهلك وحمايته؛
- تكسب بعض المشروعات الصغيرة ثقل الأسواق الدولية مما يساهم في زيادة التصدير في تلك الدول ويعد على الدولة المصدرة بالنفع الكبير؛
- للمؤسسات الصغيرة أهمية كبيرة عند التكامل مع المؤسسات الكبيرة حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- تزود ماتحتاجه المؤسسات الكبيرة لسد العجز لديها؛
- تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية غذاء وكساء ومنتجات كثيرة.

2.1.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجتماعيا:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دو اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصادية للدول لان هذه المؤسسات يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني المدخرات الوطنية وهذا يعني اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تكوين مجتمع الوطنيين سواء الحرفيين أو المتعاملين قادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة.

- تكوين نسق متكامل في أداء العمال؛
- تنمية القدرات الذاتية للأفراد الحرفيين،صناع،وتقليديين على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا؛
- تساهم في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي يظهر في جلب الفئات التي تعاني من عدم توافر فرص العمل؛
- تساهم في تدعيم المرأة خصوصا الريفية حيث تستوجب هذه الصناعات عمالة من أعمال كثيرة،الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء[1].

إذن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في إحداث التنمية من خلال زيادة حجم الاستثمار وتعبئة المدخرات ودعم الاستهلاك ودعم الصادرات والناتج المحلي،وقدرتها على دمج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية كما لها الاستجابة لمتطلبات الفئات الهشة الأكثر تعرضا للبطالة مثل الشباب والنساء.

[1] حري مخطارية،**مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة**،رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة ابن خلدون تيارت،غير منشورة،2007،ص ص 71،75.

2.المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل في مسار نشاطها ومن أهم هذه المشاكل:

1.2.مشاكل السياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية:أهملت هذه السياسة أوضاع الصناعات الصغيرة إهمالا كبيرا في معظم البلدان النامية وذلك بالمقارنة بالاهتمام البالغ الذي أعطي لإنشاء وتنمية الصناعات الكبيرة[1].

2.2.مشاكل نقص الخبرة والمعلومات:رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة كالتجارة،الصناعة النقل،السياحة....إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية و التسييرية يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي يعملون فيه،كما أن جعل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفهم أو صناعاتهم يجعلهم يفاجؤون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار،كما يعترضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق[2].

3.2.مشاكل وصعوبات تسويقية:تتمثل الصعوبات التسويقية التي تواجهها هذه المؤسسات فيما يلي:

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لقلة قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية،مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات في هذه الصناعات[3].

3.3.مشاكل تمويلية:أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات،كصعوبة الحصول على قروض مسيرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف،فضلا عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح له،إضافة إلى ارتفاع سعر

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد،**تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**،بدون رقم الطبعة،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية 1996،ص ص 30،32.

[2] زويتة محمد الصالح،**اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،رسالة ماجستير،تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،منشورة،الجزائر،2007،ص 18.

[3] مدخل خالد،**التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2005-2010**،رسالة ماجستير،فرع تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،منشورة،2012،ص37.

الفائدة على القروض وارتفاع تكلفة الإقراض بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التشدد في الضمانات المطلوبة منهم والمطالبة برد القرض في خلال فترة لا تتناسب مع طبيعة النشاط.

4.2.مشكلة العمالة:تتعلق عادة بظروف استخدام العمالة،تأمين الحماية الاجتماعية للعاملين في هذه المؤسسات ،مراعاة الأمن والسلامة الصحية والمهنية،قضية الأجور والحوافز وظاهرة عمالة الأطفال،إن من المهام الأساسية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي امتصاص اليد العاملة،لكن نجد غالبا أن هذه الأخيرة قليلة الخبرة والتأطير فيها ضعيف.

5.2.مشاكل أخرى:كالمشاكل المتعلقة بصغر الحجم والذي يمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والتي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة.

- الافتقار إلى دراسات جدوى الاقتصادية وغياب قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع أو ارتفاع تكلفة تسجيل تلك البراءات.
- ضعف ثقافة العمل الحر لدى الشباب وتفضيل اختيار الوظيفة الحكومية على مخاطر العمل الحر[1].

المطلب الثالث:التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات تتمثل فيما يلي:

1. تحدي ثورة المعلومات:تشير الدلائل على أن سمة القرن الحادي والعشرون هي المعلوماتية،وتؤكد أبحاث البروفسور رومر بان المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية العمل ورأس المال والأرض والتنظيم ستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث،ما يضع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أمام وجود اعتماد الاقتصاد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة.

2. تحدي التنافسية العالمية:سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير

[1] عبد الرحيم ليلى،لدرع خديجة،**العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،المجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية، العدد 01،جامعة ابن خلدون تيارت،الجزائر،23ديسمبر 2012، ص ص 100،101.

والحفاظ على الجودة الشاملة في الخدمات والسلع المتقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية[1].

3. تحدي عالمية التطور التكنولوجي:لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عملية الاتصال والانتقال بين الدول والسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية،كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول،واتساع الأسواق في صورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية،كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات،وهذه التطورات هي إنتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات،ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

4. تحدي عالمية التجارة:سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار،وبالتالي فإنها تُعتبر من أبرز رموز العولمة وتفرض من خلال اتفاقياتها عدة تحديات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

5.تحدي عالمية الاتصال:لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصال والمواصلات،وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس،فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية،او من خلال شبكات الانترنت.

6. **تحدي زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ**:تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه

---

[1] نبيل جواد،**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الطبعة الأولى،المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،مجد بيروت ،2006 ص 158.

[2] بن عروس إيمان نجية،**ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجائر**،مذكرة تخرج ماستر،تخصص تجارة دولية،كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون تيارت،غير منشورة،الجزائر،2015،ص 33.

الدول،فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات ومواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف،وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب[1].

[1] برودي نعيمة،**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،يومي 17و18 افريل 2006،ص ص117،118.

المبحث الثالث:مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصادر مختلفة فهي تبحث دوما على طرق مثلى وأكثر مرونة ولقد تعددت وتنوعت مصادر وأساليب التمويل وسنتناولها وفق ما يلي:

- مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- أساليب التمويل الإسلامية الحديثة.
- طرق التمويل الحديثة.

المطلب الأول:مصادر التمويل الداخلية والخارجية

يمكن توضيح هذه المصادر فيما يلي:

1.مصادر التمويل الداخلية:

هناك مصادر تمويل داخلية مختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1.1.المدخرات الشخصية للمالكين:هي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه،سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة إلى التوسع في المشروع أو لزيادة رأس المال العامل حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلا داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه وتعتمد نسبة عالية من المشروعات الصغيرة على هذا النوع من التمويل،ولا بد من التنويه إلى أن دخول هذه المدخرات إلى العمل يحوّلها من مدخرات مجمدة إلى استثمارات منتجة[1].

2.1.الأموال الخاصة والاقتراض من العائلة والأقارب:يتم الرجوع إلى هذا الاقتراض في بداية التأسيس ويعني أموال خاصة هي رأس المال المدخر خلال مدة زمنية من طرف هؤلاء المستثمرين وتكون في أغلب الأحيان غير كافية،الأمر الذي يجعل من المستثمر يلجأ إلى الاقتراض من العائلة أو الأقارب[2].

---

[1]فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار محمد العلي،**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن،عمان 2006،ص 196.

[2]عبد العطي رضا وآخرون،**إدارة الائتمان**،الطبعة الأولى ،وائل للطباعة، ،عمان الأردن،1999،ص 104.

3.1.التمويل بضمان المخزون:أصبحت القروض المضمونة بالمخزون مصدرا هاما للتمويل قصير الأجل وخاصة لتمويل المشاريع المتعلقة بتخزين أو صنع أو نقل بضائع الشركات المقترضة،وإذا كانت الشركة المقترضة بحالة ائتمانية جيدة،فان مجرد وجود مخزون لديها قد يكون كافيا لتمكينها من الحصول على قرض غير مضمون،أما الشركات ذات الوضع الائتماني الضعيف فلا تستطيع الاقتراض عادة إلا إذا قدمت ضمانا للقرض،وتتمثل هذه الضمانات عادة بالرهن الشامل للمخزون في مخازن الاستيداع العامة والخازن المقامة لدى المقترض أو شهادات الضمان[1].

4.1.الحسابات بطيئة التسديد والمشكوك فيها:تنشأ الحسابات الدائنة،عندما يحاول المشروع تنشيط مبيعاته عن طريق فتح ائتمان تجاري لتجار التجزئة أو المستهلكين ومع مرور الزمن يجد المشروع أن لديه العديد من الحسابات بطيئة الحركة والتسديد أو المشكوك فيها،لذا لابد من التأكيد على مراقبة هذه الحسابات وتصنيف العملاء المختلفين ووضع حد للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء ضمن سياسة واضحة لرقابة التسهيلات الائتمانية،وفي نفس الوقت يمكن للمشروع من القيام بحملة جادة لتحصيل الحسابات بطيئة التسديد والمشكوك فيها بغرض الحصول على النقدية اللازمة له.

5.1.مراقبة الإرادات والنفقات المختلفة:يمكن توفير الأموال للمنشأة عن طريق مراقبة الإرادات المختلفة ومتابعة تحصيلها في أوقاتها المحددة حتى لا تتحول إلى حسابات بطيئة ويمكن مراقبة النفقات المختلفة بهدف توفير الأموال المختلفة[2].

6.1.التمويل الذاتي(الأرباح المحتجزة):يعرف التمويل الذاتي على أنه تمويل داخلي شاغر أو مخزن للاستغلال وللاستثمار يهدف إلى تحقيق رأس مال يضمن استقرار ونمو المنشأة،ويعتبر ضامن للتعويض وتسديد القروض،ولذا يعتبر عامل أساسي في قدرة المنشاة على الاستدانة،كما أنه عادة ما ينظر إليه على أنه محرك لنمو المنشأة[3].

7.1.إصدار أسهم جديدة:يعتبر إصدار أسهم جديدة سواء عادية أو ممتازة أحد المصادر المهمة في التمويل الداخلي،ولكن يجب أن نلاحظ أن إصدار الأسهم الجديدة يمثل دخول مُلاك جدد لهم حق

[1] سمير محمد عبد العزيز،**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**،بدون رقم الطبعة،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،1997 ص 172.

[2] فايز جمعة صالح النجار،**عبد الستار عبد العلي**،الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة،مرجع سبق ذكره،ص 197.

[3] احمد بوراس،**تمويل المنشات الاقتصادية**،بدون رقم الطبعة،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة الجزائر،2008،ص 80.

التصويت والإدارة،خاصة عندما تكون الأسهم عادية،لذا على إدارة الشركة أن توازن أثر دخول هؤلاء الملاك الجدد إلى العمل نفسه مقابل استخدام هذا المصدر من مصادر الأموال الداخلية.

2.مصادر التمويل الخارجية:

وتتمثل في القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومصادرها البنوك على اختلاف أنواعها.

1.2.الائتمان التجاري:عبارة عن قيام المنشاة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من منشأة أخرى بالدين، وبما أن النشاط التجاري مستمر ودائم فإن هذا النوع من التمويل شائع الاستخدام،وتلجأ له عادة الشركات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى[1].

ويعتبر الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل قصير الأجل خاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والتي لا تستطيع عادة سداد قيمة مشترياتها نقدا للموردين ويتم تحديد مدة معينة لسداد قيمة هذه المشتريات مع وجود خصم معين إذا تم السداد خلال مدة محددة[2].

2.2.الائتمان المصرفي:يقصد بالائتمان المصرفي تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة من البنوك،وتلجأ المنظمات إلى هذا الائتمان لتمويل احتياجاتها الموسمية للأموال التي قد تتمثل في الزيادة الموسمية في المخزون السلعي وحسابات القبض[3].

3.2.البنوك المتخصصة:تعرف البنوك المتخصصة بأنها:تلك التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة،ومن أهم أنواع المصارف المتخصصة،المصارف الصناعية والمصارف الزراعية والمصارف العقارية[4].

كما تعرف بأنها تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية،التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي مثل النشاط الصناعي أو الزراعي أو العقاري،وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها،والتي

---

[1] طارق الحاج،**مبادئ التمويل**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص 32.

[2] جمال الدين محمد المرسي،احمد عبد الله اللحلح،**الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**،بدون طبعة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2010،ص ص،308،309.

[3] أحمد محمد غنيم،**الإدارة المالية–مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**،بدون طبعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2008،ص106.

[4] حربي محمد عريقات،سعيد جمعة عقل،**إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث** ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع،2010 الأردن عمان،ص 60.

لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية[1].

المطلب الثاني:أساليب التمويل الإسلامية الحديثة

باعتبار البنوك الإسلامية مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات واستثمارها حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية.

فالبنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية،تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا، يكلف تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها[2].

وتتمثل أساليب التمويل الإسلامية فيما يلي :

1. التمويل بالمضاربة:تقوم المضاربة على المزاوجة بين رأس المال والعمل وهي بذلك تجمع بين من يملك وبين من لا يملك ويقدر على العمل، مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي والتكافل بين الناس ويقلل من حدة آثار الطبقات الاجتماعية، المضاربة هي الأداة الأولى من أدوات توظيف الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح وإنما أيضا المساهمة في تشغيل واستغلال الطاقات والكفاءات المبدعة[3].

2.التمويل بالمشاركة:تعد صيغة المشاركة من أكثر صيغ التمويل الشرعي مرونة وشمولا نظرا لما تتميز به من ملائمة من جميع الاحتياجات التمويلية لمختلف الأنشطة الاقتصادية[4].

وتمثل صيغة المشاركة الأداة المثلى لتمويل شراء الأصول الثابتة وفقا لسياسة البنك الائتمانية،القائمة على أساس مساهمة العميل إلى جانب البنك في تمويل مثل هذه الأصول.

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي،**تمويل ومؤسسات مالية**،الطبعة الأولى،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة،2011،ص 25.

[2] محسن أحمد الخضيري،**البنوك الإسلامية** ،الطبعة الأولى ايتيراك للنشر والتوزيع،مصر، 1990، ص 17.

[3] محمد محمود العجلوني،**البنوك الإسلامية،أحكامها–مبادئها–تطبيقاتها المصرفية**،الطبعة الثالثة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص 212.

[4] قتيبة عبد الرحمن العاني،**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن عمان،2013 ص 88 .

وتعد صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ الأساسية التي تمارسها البنوك الإسلامية لأنها لا تجعل من نفسها مجرد ممول فحسب،بل تكن مشاركا للمتعاملين معه،والعلاقة بينهما(البنك والعميل)هي علاقة شريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو المعمول به في البنوك التجارية.

3.التمويل بالمرابحة:اعتمدت البنوك الإسلامية على صيغة المرابحة للآمر بالشراء في معظم تمويلها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ قيامها إلى الآن،وقد انتُقدت هذه الصيغة من حيث أنها تبدو من خلال تطبيقها أشبه بالتمويل القائم على الفائدة،حيث يقول البعض:إن بيع المرابحة للآمر بالشراء يتساوى مع الإقراض بفائدة !

وردا على هذا القول:فالمرابحة نقد بسلعة مع زيادة،أما الربا فنقد مع نقد بزيادة،لأن آلية التمويل للعملية مختلفة،فالبنك يقوم بتمويل شراء سلعة يشتريها للعميل،مع إضافة هامش من الربح على قيمة السلعة[1].

4.التمويل بالاستصناع:هو عقد يكلف الصناع بموجبه بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والصفة وأن يكون التكليف بصناعة شيء جديد طالما أن ذالك ممكن ويتم الاتفاق على الاستصناع خلال اجل معين كما يجوز عدم تحديد الأجل ويستخدم هذا النوع في المؤسسات الممتهنة لمجال العقار الصغير.

ويشترط في عقد الاستصناع ما يلي:

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه؛
- أن يحدد فيه الأجل.

يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة[2].

5.القرض الحسن:هو دفع مال أو تمليك شيء له قيمة بمحض التفضيل على أن يرد مثله بأخذ عوض متعلق بالذمة أصلا شريطة أن يكون ذلك العوض مخالفا لم يدفعه.

6.التمويل بالبيع بالسلم:بيع آجل وعاجل وهو بيع يتقدم فيه الثمن ويسمى رأس المال وتتأخر فيه السلعة لأجل معين ويسمى المسَلم فيه وهو عقد تمويل تنموي يستخدم في مجال التمويل الزراعي والصناعي وكل الأنشطة الإنتاجية[3].

---

[1] شهاب احمد سعيد العزعزي،**إدارة البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن،2012،ص36.

[2] حسين محمد حسين سمحان،**دراسات في الإدارة المالية الإسلامية**،الطبعة الأولى،دار الفكر ناشرون وموزعون،عمان،2011،ص46.

[3] عبد الوهاب يوسف أحمد،**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2008،ص107.

المطلب الثالث:طرق التمويل الحديثة

برزت العديد من صيغ التمويل الحديثة وهذا تزامنا والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الطرق نذكر:

1.التمويل بالاستئجار:يعتبر التمويل بالاستئجار فكرة حديثة لتحديد طرق التمويل ورغم حداثة هذه الطريقة فهي تسجل توسعا سريعا في الاستعمال من قبل المستثمرين بسبب المزايا التي توفرها لهم وهو عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها المصارف أو الشركات المالية المتخصصة بحيث تحصل على أصول منقولة أو عقارات لتأجيرها لشركة أخرى،وهذه الأخيرة بدورها تقوم بإعادة شرائها بقيمة متبقية عامة تكون منخفضة عند انتهاء مدة العقد،ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الاستئجار[1].

هناك تشابه بين الاستئجار المالي والاقتراض من زوايا عديدة،إلا أن الاستئجار المالي يمتاز عن الاقتراض في أن المؤجر يكون في وضع أفضل من وضع الدائن،خاصة عندما تواجه الجهة المستأجرة عقبات مالية،فإذا لم يستطع المستأجر سداد التزامات الإيجار،فإن المؤجر يتمتع بحق قانوني أقوى من حق الدائن في حالة القرض لاسترداد أصله المؤجر،فهو لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل.

ويأخذ التمويل بالاستئجار أشكال عديدة من أهمها:

1.1.الاستئجار التشغيلي:يستخدم المستأجر الأصل خلال مدة زمنية قصيرة مقارنة بالعمر الإنتاجي،لهذا فإن ملكية الأصل تبقى لدى الجهة المؤجرة،بمعنى أنه هناك فصل كامل بين ملكية الأصل الفعلية واستعمال المؤجر للأصل،ويكون هذا التأجير مرفقا بتقديم خدمات أخرى.أي ما يعرف باستئجار الخدمات،فهنا تكون المؤسسة المؤجرة هي نفسها منتج الأصل محل الاهتمام وتتحمل مسؤولية الصيانة وتوريد قطع الغيار للمؤسسة المستأجرة،كما أن هذا الأسلوب في الاستئجار يهتم بسد حاجات النشاط الاستغلالي من التمويل،وبالتالي فهو أكثر ملاءمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينصب جل اهتمامها بمعالجة الإنتاج من أجل التسريع في وتيرة النشاط متجنبة في ذات الوقت الآثار السلبية التي تفرزها متغيرات النشاط الاقتصادي المحيطة بها[2].

2.1.التأجير المالي(الرأسمالي):يتميز هذا النوع عن غيره من عقود التأجير بما يلي[3]:

---

[1] قاسم نايف علوان،**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص ص 322،323.

[2] براق محمد،غربي حمزة،**مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة**،الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2014،ص ص30،28.

[3] فايز تميم،**مبادئ الإدارة المالية**،الطبعة الثانية،إثراء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011،ص360.

- عدم قابلية العقد للإلغاء،فإذا رغب المستأجر في إلغاء العقد يترتب عليه تسديد جميع دفعات الإيجار المتبقية دفعة واحدة؛
- تتحدد فترة العقد على أساس العمر الإنتاجي للأصول؛
- يغطي مجموع دفعات الإيجار ثمن شراء الأصول بالإضافة إلى عائد مناسب يحصل عليه المؤجر؛
- للمستأجر في نهاية مدة العقد الخيار في تلك الأصول؛
- يتحمل المستأجر خدمات صيانة الأصول بالكامل،بالإضافة إلى التأمين والضرائب على الأصول إن وجدت.

ومن أنواعه البيع وإعادة الاستئجار والاستئجار المباشر:

1.2.1.البيع وإعادة الاستئجار:في حالة البيع ثم الاستئجار،تقوم الشركة التي تملك أرضا أو مباني أو معدات ببيع إحدى هذه الأصول إلى مؤسسة مالية،وفي الوقت نفسه تُوقع اتفاقية مع هذه المؤسسة لاستئجار هذا الأصل وإبقائه عند الشركة لفترة معينة من الزمن وتحت شروط معينة،ويلاحظ أن الشركة البائعة(المستأجرة)تستلم قيمة البيع(أي تحصل على التمويل)من المؤسسة المشترية(المؤجرة)فورا وفي نفس الوقت تستبقي الأصل المباع عندها لاستخدامه[1].

2.2.1.الاستئجار المباشر:

- يختار المستأجر الأصول التي يرغب في تأجيرها ويتفاوض مع الشركة الصانعة للأصول على السعر وشروط التسليم.
- يتفق المستأجر مع مؤسسة تمويلية على شراء الأصول من الشركة الصانعة،ثم يقوم بتوقيع عقد استئجار لهذه الأصول من المؤسسة التمويلية.

3.1.التأجير المقرون بالرفع المالي:ويتميز بما يلي[2]:

- وجود خمس أطراف للعقد وهي:المستأجر،المؤجر،الجهة المقرضة أو البنك،مدير الدين،مدير الملكية.
- دور المؤجر:يشتري الأصول ويمول 70-80%بقرض طويل الأجل من البنك ويمول الجزء الباقي من أمواله الخاصة،ويؤجرها إلى المستأجر.

[1] سمير محمد عبد العزيز،**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**،مرجع سبق ذكره،ص 182.

[2] فايز تميم،**مبادئ الإدارة المالية**،المرجع السابق ،ص 361.

- دور المقرض:يمول الأصول بقرض طويل الأجل بضمان الأصول كما يستلم دفعات الإيجار من المؤجر كتسديد لدفعات القرض.
- بالإضافة إلى الأطراف الثلاثة يقوم المدير برهن الأصول إلى المقرضين،وتحصيل الإيجار من المستأجر ويسلم جزءا إلى المؤجر والباقي إلى مدير الملكية.
- يتولى مدير الملكية إدارة الأصول لمصلحة المالك،حيث يؤجرها إلى المستأجر،ويرهنها لمدير الدين،ويستلم ما تبقى من الإيجار من مدير الدين ويسلمه للمالك.

2.عقد تمويل الفاتورة:هو عقد شراء الحقوق التجارية أو الفاكتورينغ أو شراء أو حجز ديون المؤسسات التجارية التي تشغل على المستوى المحلي أو الدولي في حقل السلع الاستهلاكية.كما تقوم البنوك التجارية من جهتها بشراء حسابات المدينين الموجودة بحوزة المؤسسات التجارية أو الصناعية التي تتراوح مدتها مابين تاريخ استحقاق حسابات القبض وقد تم إثبات نجاعتها في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا وانجلترا.

وقد تم إقرار هذا التمويل من الناحية القانونية بمقتضى المرسوم التنفيذي المؤرخ بتاريخ 1993 /04/27 والذي يجيز استخدام آلية التمويل الفاكتورينغ على مستوى البنوك التجارية[1].

3.نظام حاضنات الأعمال:تعرف على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني،تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف دفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ويمكن لهذه المؤسسة أن تكون تابعة للدولة.

ولحاضنات الأعمال أنواع تتمثل في:

حاضنات الجيل الأول:حاضنة التقنية الأساسية،تساند المؤسسات التي تعتمد على المعرفة كرأسمال أساسي مثل مؤسسات المكونات الإلكترونية.

حاضنات الجيل الثاني:تضم المؤسسات المعتبرة تقليدية كالمؤسسات الزراعية،الصناعية،الحرفية والميكانيكية وكذا الغذائية.

حاضنات الجيل الثالث:هي عبارة عن مراكز تجديد وهي مساحات مستهدفة للمؤسسات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات الفنية والاستثمارية.

[1] جلولي عائشة،**إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر–**مذكرة ماستر،تخصص علوم مالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون،تيارت،غير منشورة،الجزائر،2011،ص38.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن تعدد المعايير الكمية والنوعية يصعّب من تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدي إلى اختلاف التعاريف من بلد إلى آخر ،وهذا على حسب درجة النمو الاقتصادي وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه،ولكن بالرجوع إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها تعاني من مشاكل مختلفة ومتداخلة،ومعوقات تحد من إمكانيات النجاح المستمر للمؤسسات وقدرتها على اكتساب وتحسين تنافسيتها،فضمان تأسيس ناجح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و استمرار نشاطها مقترن باختيار الأسلوب الأمثل لتمويلها وحسن تسييرها.

الفصل الثاني

مـــــاهية البـــــطالة

تمــهيد:

إن ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء،ولعل أبرز سمات هذه الأزمة هي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه أو الباحثين عنه دون أن يعثروا عليه،وللتخفيف من أزمة البطالة ومحاولة التحكم فيها،لجأ المعنيون لتنصيب أجهزة رسمية تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل.

كما أن هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كان لها الأثر الكبير في إرساء وتطوير اقتصاد بلدها.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

- أساسيات حول البطالة.
- استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر.
- التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة.

المبحث الأول:أساسيات حول البطالة.

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشكلات التي تهدد استقرار الدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

- البطالة وأنواعها.
- الآثار الناجمة عن البطالة.
- أسباب البطالة في الجزائر.

المطلب الأول:البطالة وأنواعها

البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعددت الآراء حول تحديد مفهومها نظرا لتعدد أنواعها وفي هذا الجزء سنتطرق إلى تعريفها وأنواعها.

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج،والقوة العاملة عبارة عن جميع السكان القادرين والراغبين في العمل[1].

ويعرف العاطل عن العمل بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده،وعليه فان من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن إعداد العاطلين عن العمل[2].

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل،والراغبين فيه،والباحثين عنه،ولكنهم لا يجدونه[3].

2.أنواع البطالة:

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها:

1.2. البطالة الهيكلية:يقصد بها ذلك النوع من البطالة التي تصيب جانبا من قوة العمل ،نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي،وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة،وخبرات ومهارات المتعطلين عن العمل،والراغبين فيه،والباحثين عنه نتيجة إلى وجود خلل في هيكل الاقتصاد

[1] سلام عبد الكريم آل سميسم،**التوازن الاقتصادي العام**، الطبعة الأولى،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،2011،ص 215.

[2] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،2007،ص 25.

[3] حسام علي داوود،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الرابعة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2014،ص 184.

بأسره،وتعود هذه التغيرات في هيكل الطلب على السلع والخدمات، وإلى التغير في الفن التكنولوجي المستخدم،وإلى حدوث تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه،أو انتقال الصناعة إلى أماكن توطن جديدة[1].

2.2. **البطالة الدورية**:هي البطالة الناشئة عن مرحلة التراجع والركود الاقتصادي في النشاط الاقتصادي في دولة،وعدم توافر أو تدني كفاءة الطلب نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية،مما يعني بطالة اكبر،انعكس إذا تحسنت الأوضاع لاقتصادية فربما يؤدي ذلك إلى انخفاض البطالة مرة أخرى وهي بذلك تأخذ هذا الشكل الدوري[2].

3.2. البطالة الاحتكاكية:هي البطالة التي في حالة قيام الأفراد بترك وظائفهم ومحاولة البحث عن وظيفة أفضل،وخلال مرحلة البحث عن الوظيفة يعتبر هؤلاء الأفراد في حالة بطالة احتكاكية ،ويظهر هذا النوع من البطالة بين النساء اللاتي يتركن أعمالهن لفترة معينة من أجل رعاية أطفالهن ثم يعاودون البحث عن وظيفة مرة أخرى بعد انتهاء مهمتهن[3].

4.2.البطالة السافرة (الصريحة): تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف،وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا،وإنتاجيتهم صفرا[4].

5.2.البطالة المقنعة:وهي حالة العمالة الناقصة كما ونوعا.

فالعمالة الناقصة كما هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عدد من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا

والعمالة الناقصة نوعا هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته وخبراته كما هو حال الكثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة ونحوه انتظارا لعمل أفضل[5].

---

[1] أحمد سليمان خواصنة،**اقتصاديات العمل والبطالة**،الطبعة الأولى،دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،2015،ص 56.

[2] حسام علي داوود،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره،ص185.

[3] إيمان عطية ناصف،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،بدون طبعة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2007،ص269.

[4] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 2015، ص372.

[5] أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2002،ص302.

6.2.البطالة الموسمية:تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة،مثل النشاط الزراعي،حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد ومابين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل[1].

7.2.البطالة الإجبارية:تحصل عادة عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم[2].

8.2.البطالة الاختيارية:تحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه، وغالبا ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة ولا يحتاج لمثل هذا العمل[3].

9.2.البطالة التكنولوجية:تنتج عن تغير الفن الإنتاجي المستخدم في مجال معين بإدخال آلات وأساليب متطورة،وهو ما يؤدي إلى فقد العديد من العاملين لوظائفهم نتيجة قيام الآلة بهذا العمل أو نتيجة لاختلاف المهارة المطلوبة[4].

المطلب الثاني:الآثار الناجمة عن البطالة

للبطالة أثار اقتصادية،سياسية واجتماعية نذكرها فيما يلي:

1.الآثار الاقتصادية:مشكل البطالة له عدة انعكاسات وأثار سلبية على الاقتصاد يتمثل أهمها فيما يلي:

– تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع و الخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين؛

– هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومستوى المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم؛[5]

– خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين على العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا يمثل خسارة للاقتصاد الوطني؛

---

[1] السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،بدون طبعة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2013،ص351.

[2] ضياء مجيد الموسوي،**أسس علم الاقتصاد**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011،ص176.

[3] محمود الوادي وآخرون،**الأساس في علم الاقتصاد**،الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص295.

[4] طارق فاروق الحصري،**الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**،الطبعة الأولى،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2007،ص141.

[5] عبد الرحمن يسرى احمد وآخرون،**النظرية الاقتصادية الكلية**،بدون طبعة،الدار الجامعية الإسكندرية،2007،ص ص 246-247.

– انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة[1]؛
– تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي بما يوازي حجم الناتج الذي كان يمكن إنتاجه فيما لو لم تم تشغيل العاطلين عن العمل، ويمكن تحديد حجم تكلفة البطالة بالفرق بين الناتج المحلي والإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الممكن تحقيقه عند مستوى العمالة[2].

2.الآثار السياسية:للبطالة أثار تنعكس على الجانب السياسي يتمثل أهمها فيما يلي:
– الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء والشعور بالوطنية؛
– عدم الاستقرار الاجتماعي يعود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني،فالبطالة تصيب الفرد باليأس والإحباط وإذ ذاك يكون سهلا على الجماعات المتطرفة والإجرامية تجنده للقيام بالأعمال الإرهابية وكذا الشبكات الإجرامية العالمية على مختلف أنواعها[3]؛
– البطالة من الممكن أن تؤدي إلى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو فالشخص العاطل يكون وسيلة سهلة للاتفاق معه من قبل الدولة العدو للعمل ضد مصلحة الوطن[4].

3.الآثار الاجتماعية:للبطالة أثار عديدة تترك بصمتها على الشاب والأسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام،فالعمل من الأمور الضرورية الأساسية لحياة البشر ولاستقرارهم فالبطالة لا تؤثر على اقتصاد البلد بل تؤثر سلبا على فئات المجتمع كافة ومن هذه الآثار هي[5]:
–الجريمة والانحراف: إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريد.
– تعاطي المخدرات:نجد أن هناك منهم هن يجد أن الحل في تعاطي المخدرات للهروب من الواقع المر الذي هو فيه لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود عمل.

---

[1] مدحت القريشي،**اقتصاديات العمل**،مرجع سبق ذكره،ص202.
[2] احمد سليمان خواصنة،**اقتصاديات العمل والبطالة**،مرجع سبق ذكره،ص366.
[3] وفاء دويس،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف مستوى البطالة في الدول النامية(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)**،شهادة ماستر أكاديمي،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،منشورة،الجزائر 2013،ص ص 7-8.
[4] أسامة السيد عبد السميع،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2007،ص56.
[5] عبد الرزاق محمد صالح،رشيد عباس الجزراوي،**ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**،الطبعة الأولى ،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان 2015،ص 130.

– الهجرة:فالبعض منهم يجد أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وإن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل له.
– التفكك الأسري:السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل.

المطلب الثالث:أسباب البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة ومتنوعة منها وما هو خارج عن إرادة الدولة وما هو نابع من سياسة الدولة،ولكن مهما اختلفت الأسباب كلها تؤثر في جانب العرض والطلب.

1.الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

من أهم الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة ولها أثر على نسبة زيادة البطالة في الجزائر ما يلي:

1.1.انخفاض أسعار المحروقات:بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات نقدية بسبب تدهور الريع البترولي وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات ومن ثم تقليص إيجاد مناصب عمل جديدة.

2.1.انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:وتترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لان النمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة قد انخفض مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية منها الجزائر وبالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له اثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

3.1.تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لان الجزائر تتعامل ببيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استراداتها من السلع حيث انخفض سعر صرف الدولار أمام كل من الين الياباني والمارك الأمريكي في بداية الثمانينات ،كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.[1]

[1] مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2009،ص 252-254

4.1.القضية السكانية: يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بفرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة بصورها المختلفة.[1]

2.الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

وهي أسباب نابعة من سياسات الحكومة التي إلى زيادة البطالة ومن أهمها ما يلي:

1.2.التوقف عن تعيين الخريجين: إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية،والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لان السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف.

2.2. عدم التنسيق بين التعليم وسوق العمل: إن عدم التنسيق والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذه نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة تزايد أعداد نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم التجانس بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في التخصصات الأخرى من عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

3.2 قلة المؤسسات البحثية: إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأن أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث ،وعدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضالة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة احد أسباب زيادة البطالة ،بحيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى

[1] ماضي بلقاسم،آمال خدادمية،**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة باجي مختار عنابة،يوم 20 سبتمبر 2011 ،ص 07.

التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة.

4.2. تخطيط القوى العاملة:إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث إن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما حقيق فائضا وتراكما ورأسماليا يعاد استثماره ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة[1].

5.2.قوانين العمل وتشريعاته:إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية واتفاقية الحرية النقابية للعمال وأرباب العمل وحق الإضراب ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل فمن المسلّم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث مسار انتقال العامل من درجة إلى أخرى مرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة،يضاف إلى ذلك انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي والمؤسسات الاقتصادية العمومية ،كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص يتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص.

6.2.التوزيع الجغرافي

للسكان:تعانيالجزائرمناختلالفيتوزيعالسكانوكثافتهمفيالمناطقحيثشهدتالجزائرنمواسريعافيإنشاءعددالمدنحيثارتفععددالمدنمماأديإلىانخفاضعددالسكانالأريافبحسبالهجرةالداخليةالمرتبطةأساسابالبحثعنالعملكماأنالهجرةالداخليةليسفقطمنالريفإلىالمدينةبلأيضامنالولاياتالأقلجاذبيةلفرصالعملإلىالولاياتالكبرىالأكثرجاذبيةلفرصالعملوذلكبسببغيابسياسةتوزيعيةواضحةالأنفاقالعاموتمركزالمؤسساتالإنتاجيةفيالمدنالشمالية[2].

7.2. الخوصصة:انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر الثمانينات وجاءت مع فكرة التحول إلى اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدانية التي توصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين وتندرج فكرة الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي(1989/05/31 إلى مارس 1995) وبرنامج التعديل الهيكل(ماي

[1] ماضي بلقاسم،آمال خدادمية،**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**،مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،مرجع سبق ذكره،ص ص 257- 260.

1995-افريل 1998)والذي يؤكد على ضرورة الخوصصة كوصف مقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية على أنها أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته فيجب بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في إطار العولمة.[1]

[1] ماضي بلقاسم،آمال خدادمية،**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، مرجع سبق ذكره،ص 11.

المبحث الثاني:إستراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر

مشكلة البطالة ظاهرة تمس اقتصاديات كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وكل دولة لها سياسة خاصة للحد من البطالة وتسعى للوصول إلى التشغيل الكامل.

وسنتناول هذا المبحث من خلال المطالب:

- سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وإدماجه.
- برامج أخرى ساهمت في التخفيف من حدة البطالة.
- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول:سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وإدماجه

تتبنى الجزائر كغيرها من الدول سياسات تأمل من خلال إتباعها إلى الحد من البطالة أو التخفيف من حدتها.

1.سياسات معالجة البطالة:يمكن ذكر أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة في ما يلي:

- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد؛
- إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة؛
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية؛
- استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية؛
- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة يفتح مجالا للعاطلين عن العمل؛
- منع دفع أجور اقل من الحد الأدنى للأجر و تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص؛
- تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة عمل[1]؛
- الحد من عملية العمالة الوافدة وذلك عن طريق زيادة الرقابة على الحدود والتفتيش المستمر على المنشات الخاصة، وكذلك تشجيع المواطنين على العمل وذلك من خلال إعطائهم ميزات وحوافز تشجيعية؛
- دعم الدولة لصغار المنتجين والعمل على حمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين وذلك حفاظا على استمرار عمل الأفراد الذين يعملون في مثل هذه الوظائف؛
- إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من عمالة الأحداث العمل

[1] إسماعيل عبد الرحمان،حربي عريقات،**مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،الأردن 2004 ص ص 155-156.

السماح بإنشاء مكاتب العمل والنقابات العمالية لما لها من أثار ايجابية على العمال والاقتصاد بشكل عام[1].

و يمكن توضيح سياسات مكافحة البطالة من خلال الشكل التالي:

الشكل(02.01): سياسات مكافحة البطالة

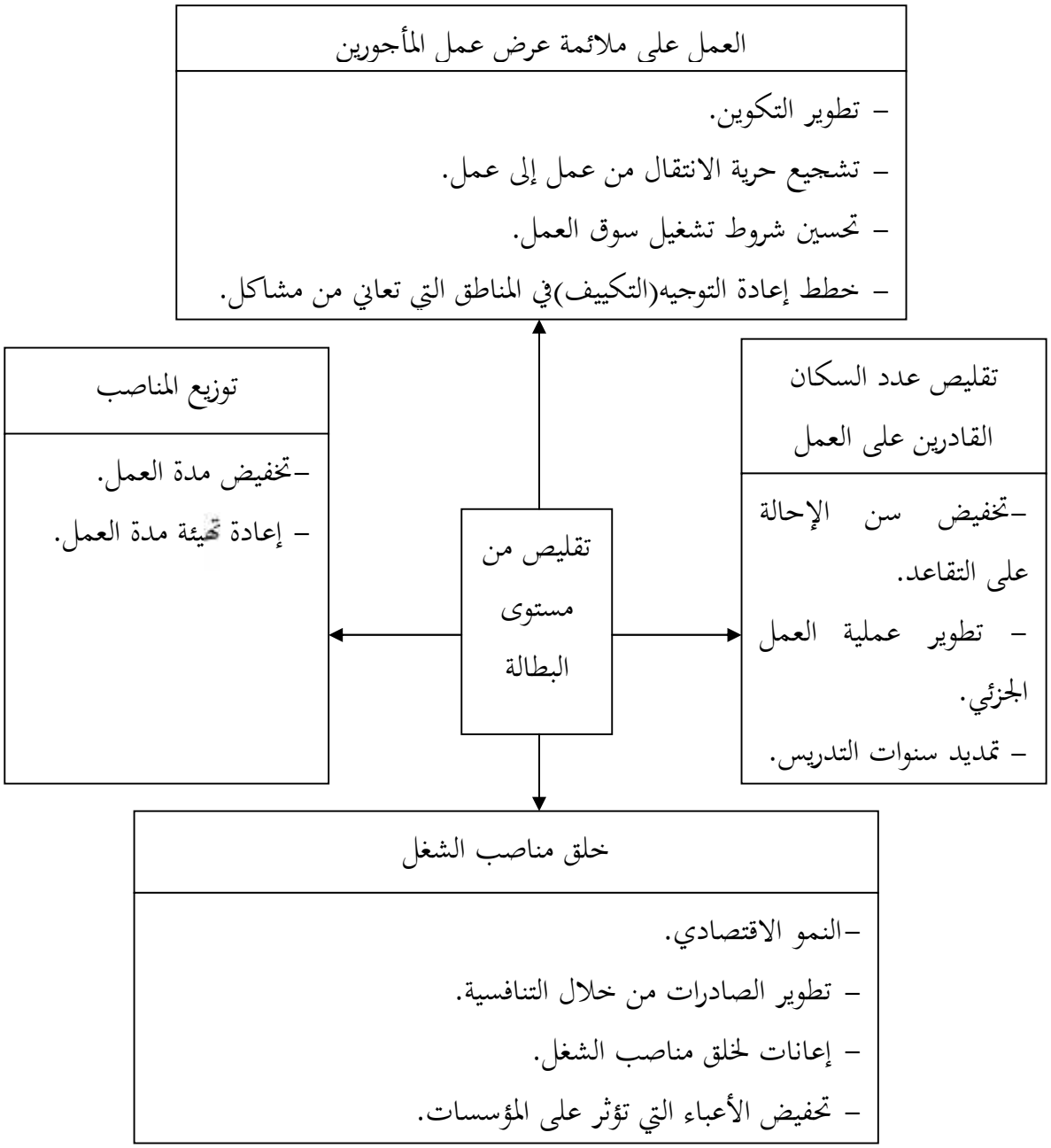

المصدر:شوام بوشامة،**مدخل في الاقتصاد العام**،بدون طبعة،دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران،2001 ص445.

[1] سامر عبد الهادي وآخرون،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،الأردن،عمان،2013،ص 194.

2. برنامج تشغيل الشباب: يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 – 30 سنة،بشكل مؤقت في ورشات المنفعة العامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية،الإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون تأهيل،يتم تمويل هذا البرنامج عن صندوق إعانة تشغيل الشباب،لكن هذا البرنامج كانت له العديد من النقائص نذكر منها[1].

-التنظيم والإجراءات الهامشية بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين (طالبي العمل)والمتابعة.

- إن الاندماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الأدنى المضمون.

- مركزية نظام التسيير.

3. جهاز الإدماج المهني: نتيجة لاتساع بطالة الشباب تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية منذ 1990،من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية لتدارك النقص الذي سجله برنامج تشغيل الشباب، وتركزت هذه الصيغة على تفعيل دور الشركاء المحليين من خلال إنشاء وظائف ومشاريع،ومراكز تكوين لفائدة الشباب العاطل عن العمل،كما تهدف هذه الصيغة الجديدة إلى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة بما تتلاءم والأنشطة الممكن توفيرها أو إنشائها عن طريق عملية الإدماج في الوظائف المأجورة بمبادرات محلية[2].

المطلب الثاني:برامج أخرى ساهمت في التخفيف من حدة البطالة

هناك جملة من التدابير تهدف إلى التخفيف من حدة البطالة وهذه البرامج نذكرها من خلال:

1.أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة: انشأ هذا الجهاز سنة 1997،يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة،وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات،حيث تكون هذه

[1] علواش وردة،**دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد12،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،12جوان2014،ص42.

[2] محمد مسعي،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**،مجلة الباحث،العدد 10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2011،ص 145.

المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة،وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:

- الوزارة المكلفة بالعمل؛
- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية؛
- وزارة الداخلية والتنمية المحلية.

لقد تم تطبيق برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

المرحلة الأولى:وهي المرحلة النموذجية ،تم الشروع فيها عام 1997 وانتهت سنة 2000 حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذا البرنامج،خصت هذه المشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة:

- الأشغال العمومية(الطرقات)؛
- الزراعة؛
- منشات الري الصغرى؛ العمران وأشغال التهيئة

المرحلة الثانية:تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي على المرحلة 2000-2004[1].

2.عقود ما قبل التشغيل:يعتبر من أهم البرامج المطبقة،موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة،وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض،تشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وكل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة[2].

وعلى هذا الأساس تم العمل على توسيع برنامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة وتأكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 96- 234

[1] شلالي فارس،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة2000-2004** مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009،رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ،منشورة الجزائر،2005،ص ص 100-101.

[2] بن باير الحبيب،بن كاملة عبد العزيز،**التشغيل في الجزائر مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية عرض نتائج الفترة 2006-2010**،الملتقى الدولي:سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،جامعة جامعة محمد خيضر،بسكرة،يومي 13و14 أفريل 2011،ص ص 150-151.

المؤرخ في 1996/07/02 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين والتشغيل والتوظيف.إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 96- 295 الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل المشاريع للشباب العاطل أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها:

2.1.بالنسبة للشباب البطال:أهم هدف هو محاولة إدماج خريجي الجامعات للتكوين قصير(ثلاث سنوات للتقني سامي) أو طويل المدى (أربع أو خمس سنوات لليسانس أو المهندس) في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية،بتمكين هذه الفئة من الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم،مع إمكانية زيادة توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج(*CPE).

2.2.بالنسبة للمؤسسات المستخدمة: من بين الأهداف المرجوة من تطبيق هذه السياسة التشغيلية بالنسبة للمؤسسات المستخدمة نجد:

- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا؛
- خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية[1].

3.برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:أصبح هذا الجهاز عمليا منذ السداسي الثاني من سنة 1997،ووضع خصيصا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من اجل إيجاد مناصب شغل،والسعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهمين في المجتمع يساعد في تحقيق مشاريع معتبرة ومنه القضاء على التهميش الاجتماعي،كما أن هذا الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين تعرضوا للتسريح جراء عمليات تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية،بحيث يتراوح سن الشباب من 19 إلى 35 سنة، ويمكن رفع سن المسير إلى 40 سنة عندما تجد المؤسسة المصغرة ثلاث مناصب عمل دائمة،ويمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[2].

*CPE :Contrat de Pré-emploi .

[1] ناصر دادي عدون،عبد الرحمن العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**،بدون طبعة ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،2010،ص ص 282،281.

[2] مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،مرجع سبق ذكره ،ص289.

المطلب الثالث: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا مهما من اليد العملة فهي تساهم بفاعلية في التخفيف من البطالة،لذا فإن إعطاء أولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة الملائمة أمر لابد منه.

1. أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول الآتي يوضح أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(01-02):أهم هيئات دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الهيئة	تاريخ الإنشاء/الهدف
وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)*	أنشئت سنة 1994 هدفها هو التشجيع على ممارسة الحرف والمهن وإقامة المشروعات المصغرة والصغيرة الفردية عن طريق منح قروض مصغرة وذلك للتقليل من الفقر والحرمان وتحسين مستويات المعيشة.
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب*(ANSEJ)	أنشئت سنة 1996 هدفها الأساسي هو تشجيع كل الصيغ المؤدية لانتعاش قطاع التشغيل لدى الشباب من خلال تقديم مساعدات مالية وجبائية لتسهيل إنشاء مشاريع مصغرة في القطاع الإنتاجي والخدمي.
الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات(ANDI)*	أنشئت سنة 2001 هدفها هو تنمية ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

*ADS :agence de développement sociale.

*ANSEJ :Agence Nationale de Soutien a l'emploi des jeunes.

*ANDI: Agence Nationale de Développement de l'investissement.

صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)*	أنشئت في 11نوفمبر 2002 هدفها هو ضمان الاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في ما يتعلق بإنشاء المؤسسة تحديد التجهيزات والتوسع.
الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)*	أنشئت سنة 2004 بهدف تقديم قروض مصغرة بدون فوائد للأفراد المستثمرين خاصة من ذوي الدخل المنخفض.
الصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC)*	أنشئ سنة 2004 للتامين ضد البطالة بالنسبة للعمال الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية.
صندوق ضمان قروض استثماراتالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)*	أنشئ سنة 2004 وجاء لدعم صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(AND-PME)*	أنشئت في 5 ماي 2005 مهمتها الأساسية هي تنفيذ برامج التأهيل حيث تقوم الوكالة بدراسة طلبات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرامج.

المصدر:مرمي مراد،**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**،أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014،جامعة سطيف1،يومي 11 و12 مارس 2013،ص ص 449،450.

*FGAR : Fonde garantie des crédits aux petites et moyennes.

*ANGEM:Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie.

*CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

*CGCI-PME: Agence Nationale de Développement de la PME.

*AND-PME : Agence Nationale de Développement de la PME.

2.مهام أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل مهام الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1.2.مهام وكالة التنمية الاجتماعية:تتمثل مهام وكالة التنمية الاجتماعية فيما يلي:

– ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة؛

–تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع[1].

2.2.مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية:

–تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول؛

– تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛

– إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها واستغلالها؛

– تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة[2].

3.2.مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:(ANDI)

تمتلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها مجانا حيث:

– تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛

---

[1] بن باير الحبيب،بن كاملة عبد العزيز،**التشغيل في الجزائر مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والاليات لتفعيل التنمية عرض نتائج الفترة 2006–2010**،مرجع سبق ذكره،ص 148.

[2] سهام شيهاني،طارق حمول،**تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،يومي 15و16 نوفمبر 2011
ص 07.

– تطلع المستثمرين من خلال خاصة على موقعها على الانترنيت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج؛

– تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية(الجمارك،الضرائب...الخ)لقرارات التشجيع على الاستثمار[1].

4.2.مهام صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:

– تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه والمتأتية من القروض والهبات وإيرادات نشاطه؛

– التكفل بالضمانات الممنوحة عن طريق متابعة تحصيل ومتابعة المخاطر المترتبة عن منح الضمان،حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية المتعاقدة لتنفيذ التزاماته في حدود الضمانات المقدمة؛

– الاستعلام الدوري عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت من خلاله؛

– ترقية الاتفاقات وكل التدابير التي من شانها تعزيز الشراكة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

5.2.مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في:

–تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛

– دعم،نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم؛

– إبلاغ المستفيدين،ذوي المشاريع المؤهلة للانجاز،بمختلف المساعدات التي سيحظون بها،

– ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

– مساعدة المستفيدين،عند الحاجة،لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم[3].

6.2مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

[1]www.andi.dz ,01-02-2016,22 :00

[2]العايب ياسين،**دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة دراسات اقتصاديةالعدد 01، جامعة العميد مهري قسنطينة 02،الجزائر،2014،ص 53.

[3]www.angem.dz,01-02-2016,22:30

نصت المادة 04من المرسوم التنفيذي رقم 94/188 المؤرخ في 6 ماي 1994 على أنه:"تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:

– يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك؛

– ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛

– مساعدة المستفيدين والمساهمة في التقليص من حجم البطالة؛

– يساعد ويدعم الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارة البلدية وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من إدعاءات التأمين عن البطالة في الحياة المهنية.

7.2.مهام صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يهتم الصندوق بـ:

–ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها.

– لاتستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك[1]؛

8.2.مهام الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين مهام الوكالة مايلي:

– تنفيذ إستراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات ومتابعة حسن سيره وتعزيز الخبرات والاستشارة؛

– متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط؛

– تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

[1] محمد زيدان،**الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد7،جامعة شلف،الجزائر،بدون تاريخ،ص 129.

[2] www.andpme.org.dz,03-02-2016,21:10

المبحث الثالث:التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة

توجد العديد من الدول التي استطاعت أن تقوم بتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة والمساهمة الايجابية في نواحي الحياة الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

- التجارب العربية.
- التجارب الغربية.
- التجارب الآسيوية.

المطلب الأول:التجارب العربية

من بين التجارب العربية الناجحة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1.التجربة التونسية:تعد التجربة ا لتونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب ا لهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي،إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه،من اجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة،ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطين العمالة،وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها:

– إنشاء البنك التونسي للتضامن عام1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل الأتي[1]:

– 46%لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة؛

– 54%بعض المؤسسات الحكومية.

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة،من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة متوسطة أو المدى،بشروط ميسرة يصل الحد الأدنى للقرض (000 10) دينار للعاديين و(000 33) دينار

[1] ميساء حبيب سلمان،سمير العبادي،**المشروعات الصغيرة ودورها التنموي**،الطبعة الأولى،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2015،ص ص 51-52.

للجامعيين،وبفائدة بسيطة لا تتجاوز5% سنويا،وبفترات استرداد تتراوح بين ستة أشهر وسبع سنوات،ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة .

– إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003،مهمتها ضمان الأشخاص غير القادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم؛

– إنشاء حاضنات المشاريع،مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة،بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها،من اجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم؛

– الاعتماد على جهاد رديفة من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو لجان استشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة والدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني،

–تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل البنك التونسي للتضامن من أجل عرض منتجات المشروعات الصغيرة التي مولها بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات؛

– اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الإقراض اقرب ما يمكن،بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء؛

– إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من اجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة،تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه البنك التونسي للتضامن.

2.التجربة المغربية: شعورا بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،أعطت الدولة المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها الاقتصادية المتبعة نظرا لأنها تعتبره موردا أساسيا للتجديد وترقية الصادرات ،كما تساهم في التنمية الجهوية وخلق مناصب شغل عديدة،حيث أثبتت الدراسات في المغرب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب الشغل بـ6 مرات أكثر مما تخلقه المؤسسات الصناعية الكبرى، ويرجع اهتمام السياسة المغربية بهذا القطاع إلى السبعينيات باعتماد مخطط التصحيح الهيكلي في المغرب والذي يعتمد على ركيزتين هما:

– التحرير الاقتصادي وخاصة في ميدان التجارة الخارجية للأسعار؛

– تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص[1].

[1] خبابة عبد الله،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**،مرجع سبق ذكره،ص ص 228-229.

3.التجربة السودانية:في السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجانب المعدات لهذه المشاريع،بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج.
وقام بنك فيصل الإسلامي السوداني بتقديم امتيازات للصناعات الصغيرة،منها تخصيص فرع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة،مع قبول الضمانات الشخصية،وتقديم الاستشمارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجانا ،وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع،وتوزع نمط التمويل به بين 88% للتمويل بالمرابحة و12% للتمويل بالمشاركة.

4.التجربة المصرية:بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي،منها 45 ألف مشروع صغير جدا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية) وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار،وقد أولى الصندوق أهمية خاصة حملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء،حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف اقل من 50 عامل حوالي 99% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80 % من إجمالي القيمة المضافة،ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.
ذلك من خلال القضاء على مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع والتي تتمثل في الآتي:
-مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة؛
- تقديم برنامج ضمان بنسبة 50 % من الائتمان المصرفي للمنشات الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي؛
- تقدم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضا لمساعدة المنشات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل؛
- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991 وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساسيا لتنمية قاعدة المنشات الصناعية الصغيرة

حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية،وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

5– التجربة الكويتية:لقد بلغت الكويت العديد من الجهود لدعم المنشات المنشآت والتي منها:

– إنشاء الشركة الكويتية لتقوية المنشات عام 1997،حيث مولت الشركة 51 مشروعا حتى عام 2002 في مختلف القطاعات برؤوس أموال قدرها 10.5مليون دينار كويتي؛

– إصدار قانون عام 1998 بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة 50 مليون دينار ولمدة 20 عاما بهدف دعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة الكويتية؛

– عملت الهيئة العامة للصناعة على تعريف الصناعة الصغيرة وعلى ضوء هذا التعريف حددت مجموعة من المزايا التي يمكن منحها لهذا النوع من المنشات ،وقد ضمنت هذه الهيئة العديد من الوحدات التنظيمية التي تعني بالصناعة مثل قسم الدعم الصناعي والترويج والإعلام وقسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية والتي تتبع إدارة الترويج والدعم الصناعي[1].

المطلب الثاني:التجارب الغربية

تعد التجارب الغربية احدى التجارب الرائدة في العالم وهذا لما حققته من نجاح في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه التجارب:

1.تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا اكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية،لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وقد اعتمدت هذه السياسية القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي:

– إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشات الصغيرة ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

– قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة بوضع برامج تدريب وتقديم الاستشارات اللازمة؛

– وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة؛

– منح هذه المؤسسات إعفاءات ضريبية؛

[1]www.shatharat.net/showthread,13/03/2016,21:17.

و في ظل هذا المناخ تعددت الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة مشكلة البطالة ،فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 وفرت المؤسسات الصغيرة 9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة.

ولقد نتج تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير عن جهود المؤسسات الصغيرة إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمولة في قائمة "فورتشين" التي تضم اكبر 500 شركة صناعية كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم[1].

2.تجربة إيطاليا:يعتبر النموذج الصناعي الايطالي أحد النماذج الناجحة عالميا والمتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الايطالي والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الايطالي ،ومن أسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية نذكر ما يلي:

– عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛

– وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها،حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحدة منها،ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره،

– تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية،بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو في الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[2].

المطلب الثالث:التجارب الآسيوية

استطاعت العديد من الدول الأسيوية أن تقوم بتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة والمساهمة الايجابية في مختلف النواحي الاقتصادية و من صفة،الدول تذكر تجارب بعض منها:

[1]http:// islamfin.go.forum.net,14/03/2016,18:26.

[2]محمد راتول،بن داودية وهيبة،**بعض التجارب الدولية ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة**،الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،يومي 17 و18 افريل 2006،ص 173.

1.التجربة الكورية:في الفترة 1962-1966 وضعت كوريا مجموعة من الخطط الاقتصادية التي بدأها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى وتستهدف هذه الخطط جميعا إحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد القومي وفي ربع القرن الماضي تضاعف إجمالي الناتج القومي الإجمالي ليقترب من الثلاثين مرة،وكان احد أسباب هذا النجاح الكبير وبلغ نمو الصادرات سنويا40%في هذه الفترة ،بل أن صادرات بعض المنشات الصناعية تجاوزت 90% من إنتاجها حيث وضعت الحكومة المتتالية تنظيما مرتبطا بتنمية الصناعات الصغيرة يتمثل فيما يلي:

-إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

-توجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التصدير؛

-تم إنشاء بنك متخصص في تمويل المنشات الصغيرة والمتوسطة في عام 1961 يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتلك المنشات واتبع هذا البنك أسلوب تقديم القروض والتسهيلات و الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية،وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وعمليات النقد المحلي والأجنبي وتقديم الخدمات الاستثمارية في الأعمال الإدارية والفنية،وع تقديم حافز المصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية.

2.التجربة الماليزية:على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي انسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة،قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996 – 2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال،بإنشاء عدد من المؤسساتمن اجل هذا الغرض وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malysian Technology Devlopment corporation -MTDC-)التي تم إقامتها عام 1997.

ومن أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل، وتمثل هذه الشركة مركز لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية و الخدمية الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجية الجوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث و التطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.[1]

[1] عبد الرزاق حميدي،عبد القادر عوينان،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة إلى بعضالتجاربالعالمية**،الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، بدون تاريخ،ص ص 10-11.

3.التجربة اليابانية:تعتبر التجربة اليابانية نموذجا ناجحا تحتذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها،وكما هو معلوم فان اليابان قد بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد مر الاقتصاد الياباني بصفة عامة بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى:1945- 1960 وهي مرحلة الاعتمار والبناء الاقتصادي من جراء ما خلفه الاستعمار.
- المرحلة الثانية: 1960- 1975 وهي مرحلة النمو الاقتصادي المتسارع وتعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني.
- المرحلة الثالثة:1975 إلى غاية اليوم وهي مرحلة النمو المتوازن والاستقرار الاقتصادي لليابان،خاصة بعد فترة تأقلم التي أعقبت التغيير الحامل في أسعار البترول.

انتهجت الحكومة اليابانية سياسة استهدفت توفير المساعدات والدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في تحقيق التنمية،وقد أصدرت اليابان في عام 1963 القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 154،وتم تعديله في عام 1999،الذي أعطى تعريفا واضحا ومحددا للمنشآت الصغيرة ولمتوسطة.

إن عرض هذه التجربة الناجمة تمنحنا الاستفادة من نتائجها من خلال إسقاطها على الاقتصاد الجزائري،وبالتالي يمكن الأخذ بما يتلاءم وظروف المجتمع وإمكانياته وموارده المتاحة.

فالتجربة اليابانية كانت مثالا احتذت به دول جنوب شرق آسيا التي حققت به تقدما معتبرا خاصة في مجال الصناعة التي استطاعت أن تغزو بمنتجاتها أسواق العالم[1].

4.التجربة الهندية:أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن تصبح هذه الصناعات حجر الزاويةفي السياسة الصناعية الهندية،وقد اعتبرتهذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومات الولايات،فيماتركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات،مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج،وقد اتسمت هذه التجربة بالسمات الآتية:

-انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحمائية التشريعية لتلك الصناعات للحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها بما يساعد الصناعات الصغيرة تنتج نفس السلع من

[1] السعيد دراجي،**التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها**،الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،يومي 18و 19 افريل 2012،ص 62.

تصريف سلعها من جهة والاستفادة من الضرائب المفروضة على الصناعات الكبيرة في تنمية الصناعات الصغيرة؛

-اعتبار أكثر من 1200 نوع من المنتوجات حكرا على الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك المنتوجات،مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات للمؤسسات الحكومية من المؤسسات الصناعية الصغيرة؛

- إنشاء المراكز التدريبية لإعداد القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة؛

- إنشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتتجاوز محنتها؛

- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة يتناسب عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر؛

- الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة من اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظام الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات هذه ملامح التجربة الهندية التي جعلتها تنتقل من دولة منخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل،حيث بلغ إنتاج المؤسسات الصناعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة 50 % إجمالي الإنتاج الصناعي في الهند[1].

[1] طيب لحيلح،**دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطاب المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب)**،الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة غرب كردفان،جمهورية السودان،يومي 17و18 افريل 2006،ص 166.

خلاصة:

مما سبق ذكره يمكن القول أن تعريف البطالة وصف ينطبق عموما على كل شخص بدون عمل،وقادر على العمل،ويبحث عنه ،وتتعدد أنواع البطالة باختلاف أسباب حدوثها مثلا البطالة الموسمية تحدث في مواسم معينة، وهي أحد أهم التحديات التي تواجه العالم،حيث أولت الحكومة الجزائرية اهتمام كبير بمسألة التشغيل للتخفيف من البطالة، وكرست كل جهودها لمكافحتها بوضع أجهزة للتشغيل تساهم في توفير مناصب للعمل.

الفصل الثالث

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل بولاية تيارت

تمهيد:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية فقد سخرت الدولة الجزائرية إمكانيات للنهوض بهذا القطاع وتفعيل أدائه ،وهذا سعيا للتخفيض من حدة البطالة التي طغت على المجتمع خاصة فئة الشباب،فولاية تيارت على غرار ولايات الجزائر تزخر ببيئة جغرافية تستقطب جل الاستثمارات على اختلاف أنواعها وتعددها.

ومن خلال هذا الفصل الذي خصص بدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل بولاية تيارت سنحاول التطرقإلى ثلاث مباحث:

- السكان والبطالة وواقع المؤسسات في ولاية تيارت.
- نشاط الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت.
- مساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015.

المبحث الأول:السكان والبطالة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي ولاية تيارت

ولاية تيارت إحدى ولايات الجزائر التي تتسم بخصائص تجعلها بيئة تستقطب العديد من النشاطات المهمة حيث إن إمكانياتها المتاحة تعكس قدرتها على تحقيق التنمية المحلية وهو ماتسعى إليه كل ولايات الجزائر،فمن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى:

- التعريف بولاية تيارت ؛
- واقع البطالة في ولاية تيارت؛
- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت.

المطلب الأول:التعريف بولاية تيارت

لكل ولاية من ولايات الجزائر خصائصها التي تتميز بها وتيارت هي الأخرى من أكبر الأقطاب السكانية على المستوى الوطني وهو ما ينعكس على قوة العمل بها.

1.التعريف بالولاية:تيارت ولاية تقع في الشمال الغربي للجزائر تسمى بعاصمة الهضاب للغرب،كانت تسمى في القديم باللغة البربرية تيهرت أي اللبؤة،ولها عدة تسمياتتاهرت،تاقدمت،تاغزورت تانقرتيا...،كما ينعتها البعض بجنة الحصان الأصيل التي تترامى اطرافها بحضيرة شاوشاوة العملاقة الواقعة بعاصمة الرستميين قديما،وتبعد ولاية تيارت عن العاصمة الجزائر حوالي 290 كلم إلى الشمال الغربي،حيث المغارة التي كتب فيها "عبد الرحمان ابن خلدون"رائد علم الاجتماع الحديث جزءا من رائعته في فلسفة التاريخ "المقدمة"بقرية بني سلامة العتيقة كما توجد بها آثار عديدة بينها منطقة الاجدار غير أنها إلى الآن لاتحضى بالأهمية التي تستحقها،ولا العناية التي من شأنها أن تجعلها قبلة للسياح من كل مكان.

2.التقسيم الإداري للولاية:تحمل ولاية تيارت رمز 14،عدد الدوائر 14،عدد البلديات 42.

ويمكن توضيح هذا التقسيم من خلال الشكل الآتي:

الشكل (02– 03):دوائر وبلديات ولاية تيارت

الدوائر	البلديات
دائرة تيارت	تيارت
دائرة الدحموني	الدحموني،عين بوشقيف
دائرة مدروسة	مدروسة،سيدي بختي،ملاكو
دائرة مغيلة	مغيلة،سيد الحسني،السبت
دائرة السوقر	السوقر،الفايجة،سيدي عبد الغاني،توسنينة
دائرة عين الذهب	عين الذهب،شحيمة،نعيمة
دائرة قصر الشلالة	قصر الشلالة،سرغين،زمالة الامير عبد القادر
دائرة فرندة	فرندة،عين الحديد،تاخمرت
دائرة الرحوية	الرحوية،قرطوفة
دائرة مشرع الصفاء	مشرع الصفاء،جيلالي بن عمار،تاقدمت
دائرة مهدية	مهدية،عين زاريت،الناظورة،السبعين
دائرة عين كرمس	عين كرمس،مادنة،مدريسة،جبيلة الرصفا،سيدي عبدالرحمان
دائرة واد ليلي	واد ليلي،سيدي علي ملال،تيدة
دائرة الحمادية	الحمادية،رشايقة،بوقارة

3.الموقع:يحدها من الشمال ولايتي تيسمسيلت وغليزان، من الجنوب الاغواط والبيض،من الغرب معسكر وسعيدة ومن الشرق ولاية الجلفة.

4.الخصائص الديمغرافية للولاية:يبلغ تعداد السكان 755 000 1 نسمة (تقديرات 2011) في حين تقدر المساحة الإجمالية 20673 كلم^2.

5.المنشآت الاقتصادية والإدارية والاجتماعية:تتوفر الولاية على منشآت قاعدية أساسية منها:وجود منطقة صناعية وتسعة مناطق للنشاط،تمر عبر ولاية تيارت مفترق الهضاب العليا،ثلاث طرق للاتصال(الطريق الوطنية رقم 23 و 14 و 40 التي تضمن الربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب،كما تتوفر على مطار دولي،زود قطاع التعليم العلي بقطب جامعي يسع 20000 مقعد،ويشمل قطاع الصحة 6 مستشفيات ومراكز استشفائية.

6.النشاطات السياحية:يتوفر قطاع السياحة على 9 فنادق منها 3 مصنفة،و 3 وكالات سياحية خاصة،5 مواقع سياحية(حمام معدني)حظيرة للتسلية،مركز للخيول ويقدم المختصون"حظيرة شاوشاوة "على أنها اكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا،وأول مخبر علمي عربي يزاوج بين تربية الخيول العربية الأصيلة والبربرية الأصيلة وشهدت الحظيرة خلال فترات سابقة تصدير العشرات من الخيول إلى كل من سوريا ومصر ولبنان.

7.الموارد الطبيعية:تزخر الولاية بموارد طبيعية هامة منها 900 609 1 هكتار من الأراضي الفلاحية و966 142 هكتار من مناطق السهوب والمناطق الغابية 422 142 هكتار ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا كما تزخر ولاية تيارت بموارد هامة من المعادن والكلس للمعادن والصلصال للآجر والقرميد،والرمل الكرواتزي للطحن والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرقات والرمل للبناء.

المطلب الثاني:واقع البطالة في ولاية تيارت

بصدد دراستنا لواقع البطالة في ولاية تيارت اعتمدنا على المعلومات التي تخص فقط طالبي العمل المسجلين لدى وكالة التشغيل بولاية تيارت والتي من خلالها سنتعرف على تصنيفات طالبي العمل باعتبارهم بطالين.

الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)هي مؤسسة عمومية تابعة لوزارة التشغيل والضمان الاجتماعي ،تهتم بالإطلاع على وضعية السوق الوطنية لليد العاملة ،ومن مهامها ضمان تنظيم سوق التشغيل المحلية عن طريق التقريب بين عروض وطلبات التشغيل وتسييرها،المشاركة في تنفيذ الأجهزة وبرامج التشغيل المحلية،تقديم شهريا كل المعطيات والمعلومات الخاصة بسوق التشغيل المحلية وإعداد تقرير عن نشاطاتها.

1.تصنيف طالبي العمل حسب السن والجنس لسنة 2015 :

باعتبار الأشخاص طالبي العمل هم الفئة البطالة فإن الجدول التالي يوضح تصنيفات هذه الفئة:

الجدول(3.2): الفئات العمرية الأكثر تسجيلا لطلب العمل حسب السن والجنس لدى الوكالة الولائية للتشغيل بولاية تيارت

الفئات العمرية	ذكور	إناث
25- 29	4774	3389
20- 24	4088	3665
30- 35	4818	1543

المصدر:الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت.

من الجدول يمكن القول أن طلبات التشغيل تتركز في فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى 35 سنة،هذا إذا ما قارناها بالفئات الأخرى،أما إذا أجملنا كل الفئات لكلا الجنسين ،فإن طالبي العمل من الذكور هو 13680 أما الإناث فعددهن 8597 ،وهو ما يوضح ارتفاع البطالة في فئة الذكور ،أما بالنسبة للإناث فهي تتركز في الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة ،وهذا لارتفاع المتخرجات من الجامعة ومراكز التكوين المهني سنويا،في حين أن التسجيلات لكل الفئات وللجنسين بلغت 22277 مسجل لدى الوكالة الولائية للتشغيل ،ونظرا للمعلومات المستقاة من هذه الأخيرة والتي لا تعكس العدد الحقيقي للبطالين بالولاية ،لأنها تعنى فقط بطالبي العمل المسجلين لديها وليس كل البطالين في الولاية،لذا لا يمكن تحديد العدد الإجمالي للبطالين بالولاية.

2.حصيلة نشاط الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت من خلال المتغيرات الثلاث(الطلبات،العروض التنصيبات) خلال الفترة(2010-2015):

حسب إحصائيات السنوات الست فإن الجدول أدناه يبين:

الجدول(3.3):عدد البطالين المسجلين وعروض العمل وعدد مناصب العمل المتاحة خلال الفترة(2010-2015) لدى الوكالة الولائية للتشغيل بولاية تيارت

المتغير / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطلبات المسجلة	51224	55343	32806	27074	33034	29786
عروض العمل	1517	1947	3534	2200	4448	4874
التنصيبات المحققة	1316	1409	1496	2178	3230	4325

المصدر:الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت.

ويمكن توضيح هذه المتغيرات من خلال الشكل أدناه:

الشكل(3.3)حصيلة نشاط الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت خلال الفترة(2010-2015) وفقا للمتغيرات الثلاث(الطلبات،العروض،التنصيبات).

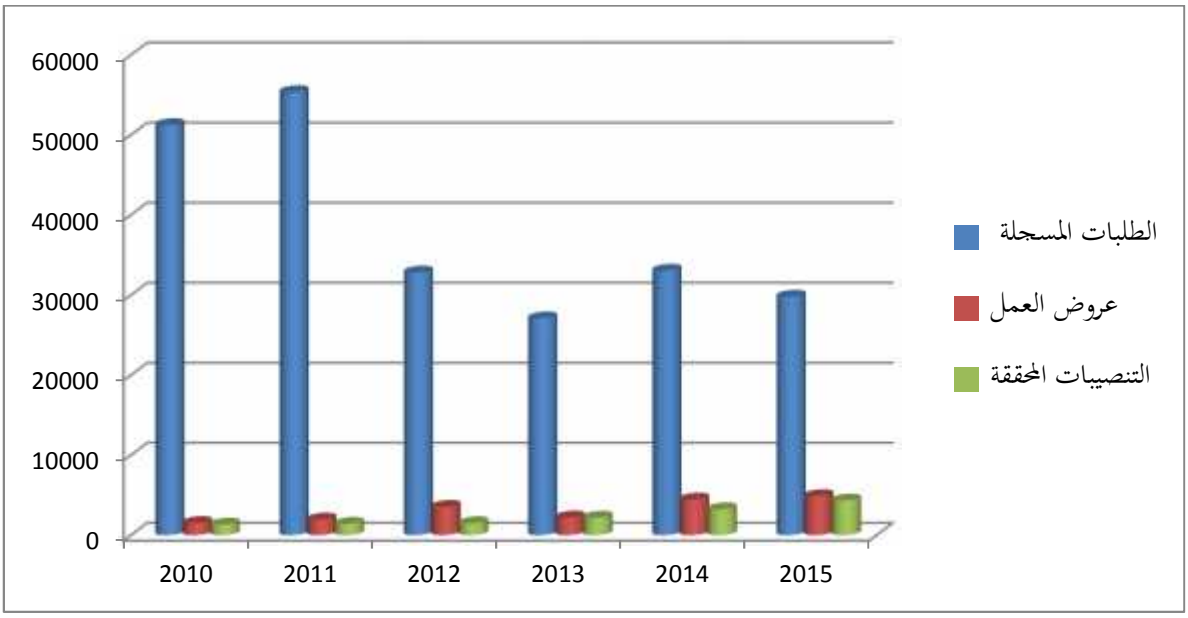

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت

يتضح لنا أن الطلبات المسجلة لدى الوكالة تفوق عروض العمل والتنصيبات المحققة فعلا ،وهذا حسب طلبات التشغيل بعد تلقي عروض الشغل من طرف مؤسسات عمومية،خاصة،مختلطة،أو حتى مؤسسات خاصة أجنبية.

و تعكس الطلبات المسجلة عدد البطالين الذين سجلوا أنفسهم لدى وكالة التشغيل بغية الحصول على عمل خلال السنوات الست.

3.توزيع عروض العمل حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني:

باختلاف طبيعة النشاط والقطاع القانوني فإن الجدول المواليبين لنا:

الجدول رقم(3.4):توزيع عروض العمل المسجلة لدى الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني لسنة 2015

القطاع القانوني / طبيعة النشاط	القطاع العمومي	القطاع الخاص الوطني	القطاع الخاص الاجنبي	المجموع	النسبة%
البناء،الأشغال العمومية والري	322	1818	432	2572	%53
الخدمات	244	1069	00	1313	%27
الصناعة	576	272	21	869	%18
الفلاحة	110	10	00	120	%02
المجموع	1252	3169	453	4874	%100

المصدر:الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت

لتوضيح معطيات الجدول يمكننا إدراج الأرقامالتي وردت فيهمن خلال الشكل الآتي ،وهذا حتى يتضح لنا توزيع عروض العمل على مختلف الأنشطة والقطاعات القانونية .

الشكل(3.4):توزيع عروض العمل لدى الوكالة الولائية للتشغيل حسب طبيعة النشاط والقطاع القانونيلسنة 2015.

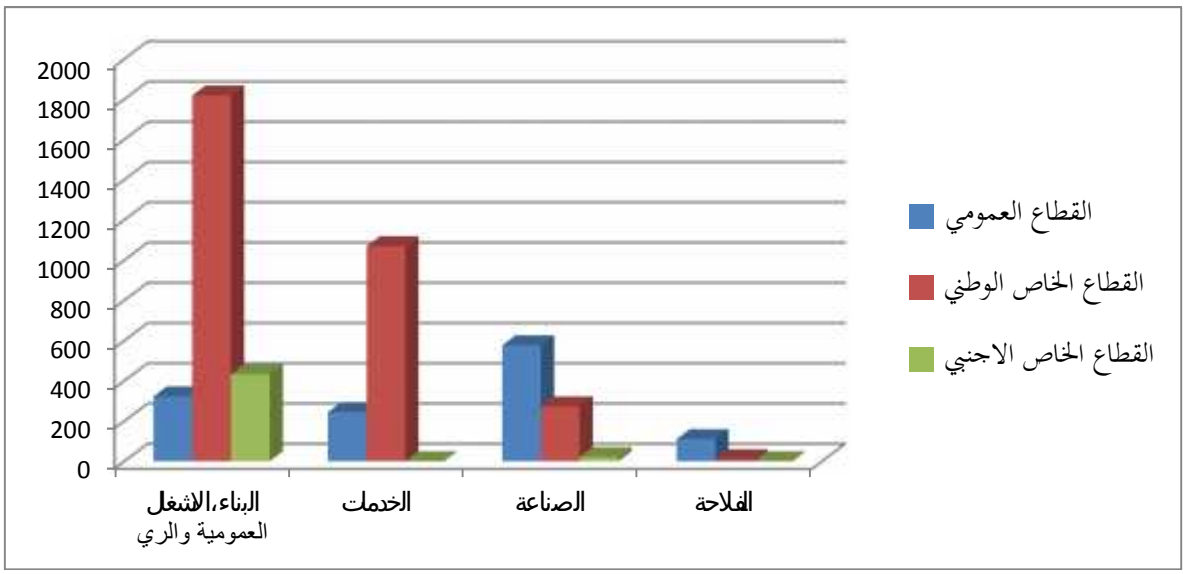

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت

إن قطاع البناء،الأشغال العمومية والري وقطاع الخدمات يسيطر عليه القطاع الخاص الوطني بعروض عمل 1069،1818 على التوالي،في حين أن قطاع الصناعة يهيمن عليه القطاع العمومي بـ576 عرض عمل من مجموع 869،أما قطاع الفلاحة فتكتسح عروض القطاع العمومي فيه110عرض عمل من مجموع 120عرض عمل.

4.التنصيبات المحققة لسنة 2015:

حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني فإن التنصيبات لسنة 2015 مبينة فيما يلي:

الجدول رقم(3.5):توزيع طلبات العمل المنصبة حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني للوكالة الولائية للتشغيل

القطاع القانوني / طبيعة النشاط	القطاع العمومي	القطاع الخاص الوطني	القطاع الخاص الاجنبي	المجموع	النسبة%
البناء،الأشغال العمومية والري	187	1750	332	2268	%53

الخدمات	132	990	00	1222	%26
الصناعة	552	252	11	815	%19
الفلاحة	110	10	00	120	%02
المجموع	981	3002	342	4325	%100

المصدر:الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت.

يستقطب القطاع الخاص الوطني أكبر قدر من العمالة في مجال البناء والأشغال العمومية،أما بالنسبة للقطاع العمومي فالصناعة هي التي تستحوذ على تنصيبات تفوق القطاعات الأخرى ،والقطاع الخاص الأجنبي يستقطب أكبر عمالة فقط في مجال البناء والأشغال العمومية.

الشكل(3.5):توزيع طلبات العمل المنصبة حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني للوكالة الولائية للتشغيل بولاية تيارت

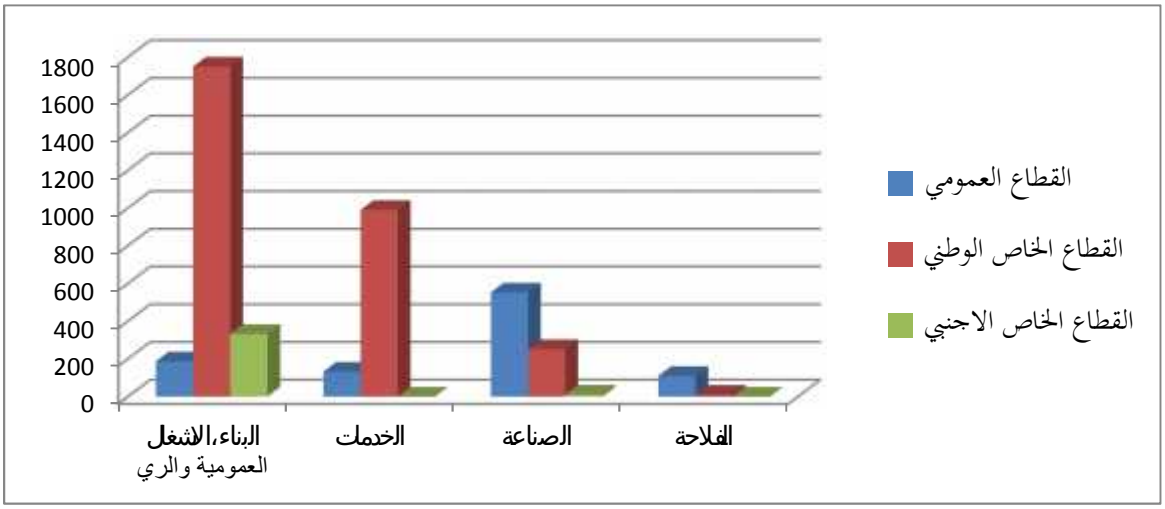

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الولائية للتشغيل.

من المعطيات السابقة لعروض العمل والتنصيبات يتضح أن تلبية عروض العمل تقارب عروض العمل.

5.المناصب المحققة من طرف كل من جهاز المساعدة على الإدماج المهني وعقود العمل المدعمة.

يمكن توضيح مساهمة كل جهاز في التشغيل وفق مايلي:

الجدول(3.6):التنصيبات فيإطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP)وعقود العمل المدعمة (CTA):

نوع العقد / القطاع القانوني		حاملي الشهادات CID	خريجيالتكوينالمهني والثانويCIP	بدون تكوين ولا تأهيل CFI	المجموع	النسبة
جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP	المعاهد والإدارات العمومية	657	208	46	911	%74
	الوطني الخاص	96	175	06	277	%23
	الوطني العمومي	17	25	00	42	%03
	المجموع	770	408	52	1230	%100
عقود العمل المدعمةCTA	الوطني الخاص	108	200	06	314	%66
	الوطني العمومي	101	43	15	159	%34
	المجموع	209	243	21	473	%100

المصدر:الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت.

للدولة دور هام في دعم القطاع الخاص في إطار عقود العمل بنسبة تقدر ب66%وهذا ما يبين أهمية هذا القطاع في توفير الشغل،في حين نجد أن النسبة جد مرتفعة(74%)في جهاز المساعدة على الإدماج المهني وهذا بالنسبة للمعاهد والإدارات العمومية وهو مايوضح سياسة الدولة المنتهجة في إطار التخفيف من البطالة.

المطلب الثالث:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت

نشأت مديرية الصناعة والمناجم في إطار تجسيد المصالح الخارجية التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 /442 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003،وهي تشمل قطاعين:

- **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

ويشمل بناء وأشغال عمومية،تجارة،المحاجر والمناجم مواد البناء ،نسيج وجلد،الحديد والصلب،فندقة كيمياء،مطاط،بلاستيك،مقاهي ومطاعم،خدمات،صناعة غذائية،نقل واتصالات،الطاقة والمياه،ميادين أخرى.

- **قطاع الصناعة التقليدية والحرف:**

يشمل صناعة تقليدية فنية،صناعة تقليدية لإنتاج المواد،صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات.

1.تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل في ولاية تيارت خلال الفترة 2010-2015

حسب التصريحات المقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم بولاية تيارت لعدد مناصب الشغل وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموزعة عبر تراب الولاية،يمكننا حساب نسبة تطور المؤسسات ونسبة تطور العمالة في الولاية وفق الجدول التالي:

الجدول(3.7):تطور عدد وعمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات ص وم	8676	10561	11871	12606	14036	19838
نسبة تطور عدد المؤسسات ص وم	/	21.73	12.40	6.19	11.34	41.34
حجم العمالة	31841	37517	41354	42412	45931	50228
نسبة تطور حجم العمالة	/	17.82	10.22	2.56	8.30	9.35

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت

من خلال العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل التي توفرها،نستنتج أن متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة لا يتجاوز 4 مناصب،ويتضح أن عدد المؤسسات ارتفع بوتيرة متزايدة عكس عدد العمال الذي ارتفع بوتيرة متناقصة،وذلك لعدم التصريح بالعمال،وكذلك عدم الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كمؤسسات التأمينات الاجتماعية.

2.تطور عدد الحرفيين المسجلين خلال الفترة(2010-2015):

من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت يمكننا معرفة المسجلين من الحرفيين الذي يمارسون الصناعة التقليدية الفنية والصناعة التقليدية لإنتاج المواد ،والصناعة التقليدية للخدمات وهم موضحون في الجدل الآتي:

الجدول رقم(3.8):عدد الحرفيين المسجلين لدى مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية تيارت من 2010 إلى 2015.

الحرف / السنوات	الصناعة التقليدية الفنية	الصناعة التقليدية لانتاج المواد	الصناعة التقليدية للخدمات
2010	64	124	283
2011	161	305	512
2012	143+تعاونية	249	478
2013	135	119+تعاونية	257
2014	183	147	436
2015	184	94+تعاونية	352
المجموع	1108	1665	3964

المصدر:مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيارت.

حيث أن:

الصناعة التقليدية الفنية مثل:نسيج الزرابي،صناعة الفخار،الخياطة التقليدية.

الصناعة التقليدية لإنتاج المواد مثل:الخباز،النجار،وصناعة المواد المختلفة.

الصناعة التقليديية للخدمات مثل:الحلاقة،التصليح،البناء،التنظيف،الترصيص.

التعاونية:تضم 5 حرفيين.

تساهم الصناعة التقليدية بأعداد هامة من الحرفيين الذين يزاولون نشاطهم في مختلف الحرف المتنوعة حيث يتركز عدد الحرفيين بولاية تيارت في الصناعة التقليدية للخدمات وذلك كونها تشمل حرف يكثر النشاط فيها كالحلاقة،البناء،التنظيف...،كما أن الصناعة التقليدية لإنتاج المواد لها دور هام في إنشاء مناصب الشغل،في حين أن الصناعة التقليدية الفنية تعكس تقاليد وفن المنطقة لذا لا يمكن الاستغناء عنها.

المبحث الثاني:نشاط الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت

لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية فقد اهتمت السلطات المحلية بتوفير كل ما من شأنه أن يشجع إنشاء هذه المؤسسات ويعزز أداءها ،وهذا من أجل إحداث التنمية في الولاية،ولقد كان وراء دعم وتحفيز قيام هذه المؤسسات عدة أجهزة وسنتناول في هذا المبحث نشاط هذه الأجهزة محليا.

المطلب الأول:نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تيارت

منذ نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تيارت فإن تصريحات المبالغ الاستثمارية بلغت 13 664 893 مليون دينار في حين بلغ عدد مناصب العمل 4020 خلال الفترة (2006-2015) وهو عمالة لـ 1101 مشروع على مستوى الولاية،أي أن متوسط العمالة لكل مشروع هو 4 مناصب وهنا تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف.

1.توزيع مشاريع ومناصب الشغل عبر مختلف بلديات ولاية تيارت

استطاعت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن توفر 4020 منصب شغل لـ 1101 مشروع موزعة على مختلف بلديات الولاية وتوزيع هذه المشاريع يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(3.9):توزيع المشاريع ومناصب الشغل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مختلف بلديات الولاية(2006-2015)

البلديات	عدد المشاريع	المبالغ المتوقعة (مليون دج)	المبالغ الحقيقية (مليون دج)	المناصب المتوقعة	المناصب الحقيقية
مدريسة	1	33 714	0	3	0
السوقر	3	82 028	0	19	0
توسنينة	1	265 000	0	35	0
عين بوشقيف	16	1 052 188	26 791	237	5
عين الذهب	5	101 699	19 278	21	1
عين زاريت	2	228 260	0	11	0

عين الحديد	17	496 735	209 975	133	197
عين كرمس	19	944 189	251 824	174	79
بوقارة	4	388 360	0	96	0
دحموني	18	1 269 469	88 028	146	35
جيلالي بن عمار	3	22 555	0	20	0
فرندة	72	10 502 229	2 123 056	1325	475
حمادية	20	2 361 130	229 514	332	19
قصر الشلالة	38	2 555 592	202 582	412	63
مادنة	1	18 625	0	13	0
مهدية	42	2 937 032	243 502	666	133
ملاكو	1	2222	0	2	0
مشرع الصفا	2	15 198	4858	7	1
مدريسة	4	1 551 695	1 101 382	144	19
مدروسة	7	325 301	20 412	127	30
ملاكو	5	497 715	902	128	0
نعيمة	1	13 185	0	6	0
واد ليلي	3	95 444	5 198	18	1
الرحوية	28	1 374 433	666 257	155	115
الرشايقة	42	4 831 608	530 800	549	321
السبعين	11	567 891	187 215	160	44
السبت	1	55 104	0	8	0
سرقين	5	358 513	9308	42	2
سيدي عبدالرحمان	3	49 389	21 580	12	6
سيدي علي ملال	3	430 700	71 711	54	13
سيدي بختي	2	101 900	16 119	13	9

سيدي محمد بن علي	1	62 708	0	15	0
سوقر	87	7 144 869	970 570	1260	269
تاخمرت	34	909 128	314 566	413	268
تيارت	581	45 342 686	6 065 223	7869	1812
تيدة	2	10 980	5948	2	1
توسنينة	4	985 627	0	39	0
زعرورة	2	233 307	230 034	98	89
زمالة الأمير عبد القادر	10	124 759	48 260	26	13
المجموع	1101	88 343 169	13 664 893	14 790	4020

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تيارت.

يتبين أن بلدية تيارت تحكتر 581 مشروع وهو عدد يفوق نظيراتها من بلديات الولاية،وهذا كونها مركز الولاية فهي تشهد حركية واسعة من النشاطات ،إذ أنها بهذا العدد من المشاريع توفر 1812 منصب عمل ،ويتضح أن متوسط العمالة للبلدية 3 مناصب،ويتباين توزيع هذه المشاريع ،حيث نلاحظ أنه ثمة فرق شاسع بين توزيع المشاريع على البلديات ،قد يعود إلى انعدام في استغلال الموارد المتاحة مما يصعب التوازن الجهوي وهو ما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المحلية.

2.تطور المشاريع ومناصب الشغل بولاية تيارت

يوضح الجدول التالي تطور مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكذا مناصب العمل بولاية تيارت

الجدول رقم(3.10):تطور المشاريع ومناصب العمل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثماربتيارت خلال الفترة(2006-2015)

السنوات	عدد المشاريع	مبلغ الاستثمار	عدد مناصب العمل	نسبة تطور المشاريع%	نسبة تطور العمالة%
2006	37	285 595	167	/	/
2007	168	2 923 796	904	354	441
2008	165	2 898 395	886	-2	-1

2009	199	1 045 998	553	20	-34
2010	83	775 700	175	-58	-68
2011	73	2 274 711	747	-12	326
2012	67	1 026 870	270	-8	83
2013	76	839 225	177	13	-34
2014	156	1 535 656	109	105	-38
2015	77	58 947	32	-102	-70
المجموع	1101	13 664 893	4020	/	/

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتيارت.

يتبن من الجدول أن العمالة شهدت أوجها سنة 2007 وأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفع سنة 2009 بينما عدد المناصب انخفض مقارنة بالسنوات الأخرى،في حين تزايد عدد المناصب خلال سنة 2011 ،نستنتج أن نسبة تطور عدد المؤسسات ومناصب العمل في تذبذب مستمر نتيجة للأوضاع الاقتصادية، وفي سنة 2015 انخفض كل من المؤسسات ومناصب الشغل نتيجة للسياسة المالية التي تشهدها البلاد في الآونة الأخيرة.

الشكل رقم(3.6):تطور المؤسسات ومناصب العمل(2006-2015)

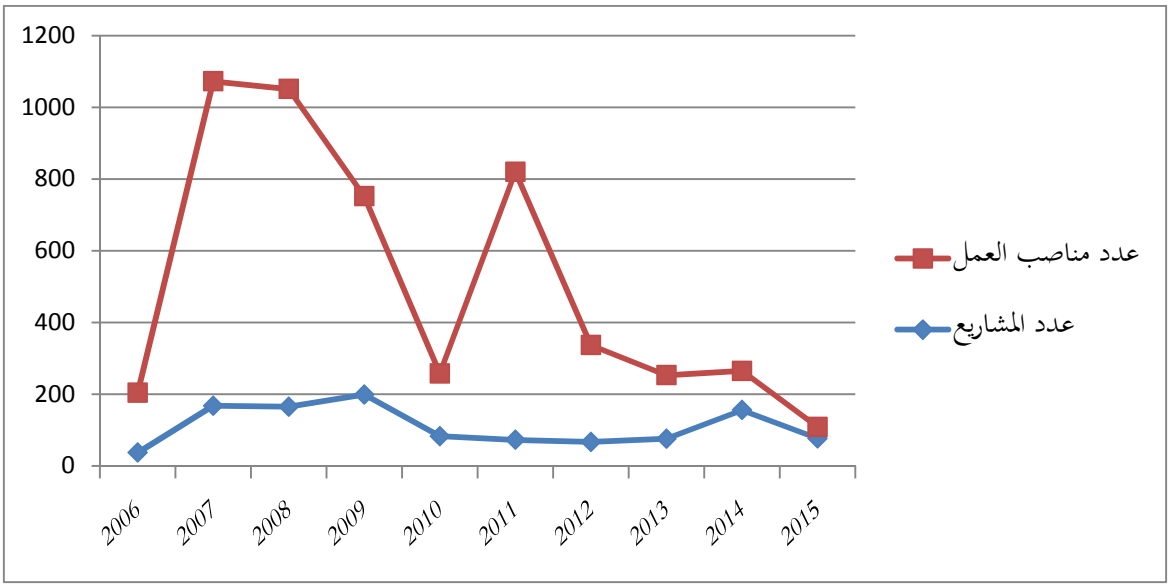

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

شهد تعداد المؤسسات تذبذبا مستمرا خلال الفترة وهو مايوضحه الشكل أعلاه ،قد يكون أحد أسباب هذا الارتفاع والانخفاض لمناصب العمل راجع إلى عدم تصريحات أرباب العمل بالعمال أو تسريحم وقد تكون أسباب أخرى.

المطلب الثاني:نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيارت

استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتيارت منذ نشأتها تحقيق متطلعات الشباب وهذا من خلال تشجيعها للعديد من صيغ انتعاش قطاع التشغيل خاصة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات.

1.تطور مشاريع ومناصب العمل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت:

يوضح الجدول الموالي تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت، وعدد مناصب العمل التي استطاعت المؤسسات توفيرها في الفترة(2011-2015).

الجدول رقم(3.11):متوسط مناصب العمل للمؤسسات المدعمة من طرف وكالة تيارت لدعم تشغيل الشباب للفترة(2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد المؤسسات	757	890	838	872	540	3897
مناصب العمل	1310	1420	1237	1632	1092	6691
متوسط مناصب العمل لكل مؤسسة	2	2	1	2	2	2

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

من خلال حسابنا لمتوسط مناصب العمل لهذه المؤسسات نجد أنه لا يتعدى منصبين وهو ما يؤكد أن المشاريع المدعمة من طرف الوكالة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة لا توظف في أحسن الظروف أكثر من 10 عمال.

ولتوضيح تطور مشاريع وعدد مناصب العمل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت نورد الشكل التالي:

الشكل رقم(3.7)تطور مؤسسات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومناصب العمل المحققة خلال الفترة(2011-2015)

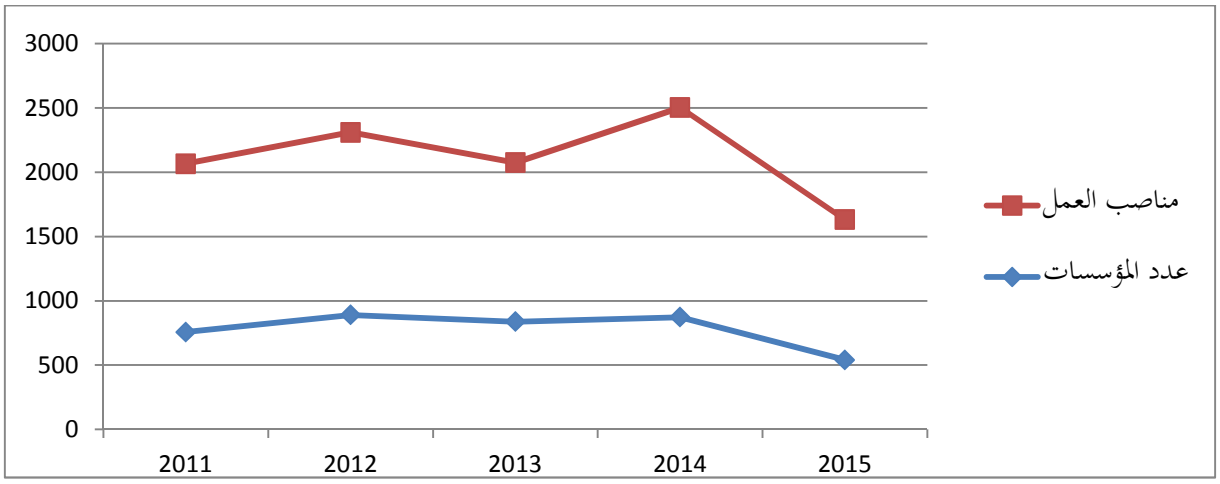

المصدر:من اعداد الطالبتين بناءا على الجدول السابق

تمكنت الوكالة من توظيف عدد مهم من البطالين الشباب ،حيث أن مناصب الشغل لم تعرف توجها مستقرا فقد عرفت تذبذبا قد يكون أحد أسبابه توجه المستثمرين نحو وكالات داعمة أخرى، ويمكن ملاحظة هذا التذبذب في مناصب العمل فمثلا سنة 2013 شهدت انخفاضا وصل إلى 1237 بعدما كان 1420 سنة 2012،ثم في سنة 2014 عاودت الارتفاع لتصل مناصب العمل الموفرة إلى ذروتها وهي 1632 منصب وهذا مقارنة بالسنوات الأخرى، ثم لتنخفض سنة 2015 إلى أدنى مستوى كانت عليه خلال الفترة المدروسة، وقد تعود أسباب هذا الانخفاض إلى الأوضاع الاقتصادية وحالة التقشف التي تعيشها البلاد في هذه الفترة.

2.توزيع المشاريع ومناصب الشغل على بلديات ولاية تيارت

لمعرفة انتشار المؤسسات المدعمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب عبر ولاية تيارت نورد الجدول التالي وهو حصيلة نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى غاية الثلاثي الأول من السنة الجارية (2016).

الجدول رقم(3.12):توزيع المشاريع ومناصب العمل حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مختلف بلديات ولاية تيارت.

البلديات	عدد المؤسسات	مناصب العمل
تيارت	2383	16208
مدروسة	31	439
عين بوشقيف	84	1100
سيدي علي ملال	6	189
عين زاريت	44	623
عين ذهب	97	1378
سيدي بختي	16	191
مدريسة	119	777
زمالة الأمير عبد القادر	38	910
مادنة	16	86
سبت	3	35
ملاكو	59	849
دحموني	187	1570
رحوية	68	1126
مهدية	309	2267
سوقر	750	6430
سيدي عبد الغاني	54	899
عين الحديد	77	553
جبيلة الرصفاء	17	135
نعيمة	34	596
مغيلة	6	105
قرطوفة	26	430

سيدي حسني	25	432
جيلالي بن عمار	13	246
سبعين	52	787
توسنينة	98	1113
فرندة	237	2000
عين كرمس	117	844
قصر الشلالة	456	5241
الرشايقة	117	1458
ناظورة	23	563
تاقدمت	14	172
واد ليلي	45	725
مشرع الصفا	56	853
حمادية	60	670
شحيمة	41	850
تاخمرت	539	2505
سيدي عبد الرحمان	113	635
سرقين	30	397
بوقارة	18	185
الفايجة	28	1056
تيدة	1	132
المجموع	6507	58120

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت.

أدرجنا الجدول لتوضيح توزيع المشاريع على تراب الولاية،ويتضح أن بلدية تيارت تستحوذ على أكبر عدد من المشاريع وكذا مناصب العمل حيث بلغت العمالة 16208 لـ 2383 مشروع وهو راجع للتعداد السكاني للبلدية وكونها تشهد مشاريع متعددة في شتى المجالات،ثم تليها كل من بلديتي السوقر

وتاخمرت،قصر الشلالة ثم مهدية،وتتفاوت المشاريع في البلديات الأخرى حسب مساحتها وعدد السكان بها والأنشطة والصناعات التي تتمحور في هذه البلديات.

المطلب الثالث:نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيارت

يتضح نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيارت كما يلي:

1.نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

بلغعدد الملفات المودعة لدى مصالح الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لإنشاء مؤسسات مصغرة 12824 ملف موزعة على مختلف الأنشطة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.13):عدد الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط(2004-2015)

قطاع النشاط	عدد الملفات
الفلاحة	1507
صناعة تقليدية	447
البناء	576
هيدروليك	4
الصناعة	1460
الصيانة	138
المهن الحرة	21
الخدمات	3553
النقل للسلع	4324
نقل المسافرين	775
نشاطات اخرى	19
المجموع	12824

المصدر:الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بولاية تيارت.

حسب معطيات الجدول فإن مجموع الملفات المودعة لدى صندوق التأمين عن البطالة لتيارت بلغ 12824 وهو ملفات للفئة البطالة التي تتراوح أعمارهم بين(30-50سنة)،وهذه الفئة هم البطالون الذين يكتسبون مهارات في مجال النشاط المراد انجازه وليست بحوزتهم شهادات دراسية أو شهادات عمل تثبت معارفهم، فيوجهون إلى مراكز التكوين المتعاقدة مع الصندوق للمصادقة على تأهيلاتهم المهنية.ونلاحظ أن قطاع نقل السلع هو أكثر الملفات المودعة لدى مصالح الصندوق ثم الخدمات فالصناعة تليها القطاعات الأخرى،وحسب تصريحات الصندوق فإن 3970 من الملفات المودعة هي حيز الخدمة وهي موزعة على الأنشطة التالية:الفلاحة 138،تربية الأبقار 72،النقل 2194،الخدمات 1128،الصناعة 356 البناء 82.

1.1.تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

يتضح عمل الصندوق من خلال مرافقة مستشاريه لصاحب المشروع لدراسة نجاعة المشروع وديمومته ،ثم يعرض على لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل ،وفي حين المصادقة على المشروع تسلم شهادة القابلية والتمويل وهنا تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعرض ملفه لدى البنك وهذا مع التأسيس الإداري للمؤسسة،وفيما يلي الملفات التي هي حيز الخدمة والممولة من طرف البنوك في ولاية تيارت.

الجدول(3.14):عدد الملفات الممولة من طرف البنوك بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية تيارت.

قطاع النشاط	BNA	BEA	BADR	BDL	CPA	المجموع
الفلاحة	0	0	137	1	0	138
تربية الأبقار	0	1	71	0	0	72
النقل	551	489	302	479	373	2194
الخدمات	220	174	427	183	124	1128
الصناعة	77	86	81	65	47	356
البناء	23	17	1	25	16	82
المجموع	871	767	1019	753	560	3970

المصدر:الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

قد تكون عملية تمويل المشروع من طرف البنوك حسب التخصص ،فمثلا بنك البدر يمول المشاريع الفلاحية،وهناك بنوك تمول أنشطة مختلفة.

2.نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيارت:

يتمثل نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ثلاث أنواع من التمويل تخدم نشاطات مختلفة، منها ما يخص المرأة الريفية ونشاط النساء في البيوت كصناعة العجائن ،الكسكس،حلويات عصرية وتقليدية وهذا النوع من الأنشطة محدد بمبلغ أربعين ألف دينار جزائري،في حين تمنح الوكالة سلف بقيمة تتراوح بين أربعين ألف ومائة ألف لطالبيها موجهة لنشاطات كخياطة الملابس، الحياكة،الصناعة الخشبية كالأثاث والأنشطة الفلاحية ،مثل تربية الدواجن،إنتاج البذور،الفواكه والخضر(التجفيف والتخزين) بالإضافة إلى الصناعة التقليدية كالنسيج والزرابي التقليدية،الطرز التقليدي،وأنشطة أخرى كالحلاقة والتجميل،الأكل السريع ...،كما تمنح كحد أقصى من السلف بما قيمته مليون دينار جزائري لفائدة أصحاب المشاريع كسيارات الأجرة،شاحنات السلع من النوع الصغير،تربية الماشية،نشاطات تجارية صغيرة،الإعلام الآلي،مختلف التجهيزات كتجهيزات عيادة الطبيب،والأعمال المتعلقة بالمباني كالكهرباء،صناعة حجر البناء...،في حين يتم سداد هذه السلف بدون فوائد وفق آجال محددة أغلبها تكون ما بعد ثلاث سنوات من الاستغلال للمشروع الناشئ،وحسب إحصائيات الوكالة المحلية لتسيير القرض المصغر فإن الجدول التالي يوضح نشاط الوكالة من خلال القرض المصغر.

الجدول (3.15):توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر دوائر تيارت خلال الفترة(2013-2015)

القطاعات / الدوائر	الخدمات	الصناعة	الفلاحة	البناء	صناعة تقليدية
تيارت	501	472	04	292	309
السوقر	191	127	00	66	91
فرندة	137	95	00	26	47
قصر الشلالة	417	371	16	05	425
مهدية	102	143	13	09	110

عين كرمس	43	38	02	07	39
حمادية	129	209	08	19	217
عين الذهب	193	140	10	11	184
دحموني	189	137	00	09	250
الرحوية	61	41	05	10	78
مدروسة	50	71	33	03	68
مشرع الصفاء	68	26	17	04	20
واد ليلي	48	67	15	04	76
مغيلة	24	26	11	12	23
المجموع	2153	1963	134	477	1937
	6664				

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

واضح من الجدول أن عدد طالبي القرض المصغر في بلدية تيارت يفوق البلديات الأخرى، وذلك لكثرة الشباب البطال بها، تليها بلدية قصر الشلالة التي تزخر بالصناعة التقليدية تم تليها البلديات الأخرى بأعداد متفاوتة،أما بالنسبة للنشاطات فإن قطاع الخدمات هو أكثر المشاريع نشاطا في كل البلديات يليه قطاع الصناعة والصناعة التقليدية،ثم قطاع البناء والفلاحة بمشاريع ضئيلة.

المبحث الثالث:مساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل بولاية تيارتسنة2015

إن إسهامات الهيئات الداعمة في التشغيل من حيث أبعادها المتعددة تعد تحدى يستوجب أن يرفع من طرف أي سياق تنموي محلي،ولذلك تم وضع هذه الأجهزة وفق نظرة اقتصادية ترتكز على خلق الشغل عن طريق الاستثمار المنتج،وحسب الوضعية الحالية للبطالة خاصة لدى الشباب و على غرار البرامج الأخرى ، تعد أجهزة الدعم لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الشباب الأداة الأساسية التي ترتكز عليها سياسة فتح مناصب الشغل.

المطلب الأول:مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل بولاية تيارت

من بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وفيما يلي إسهاماتهما في التشغيل لسنة 2015.

1.مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التشغيل بولاية تيارتسنة2015

لقد بلغت حصيلة التشغيل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تيارت خلال سنة 2015 77 مشروع ساهمت في توفير 32 منصب.

الجدول رقم(3.16):دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التشغيل سنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	مناصب العمل
الفلاحة	1	0
البناء والأشغال العمومية	15	25
الصناعة	21	0
النقل	27	1
السياحة	2	6
الخدمات	11	0
المجموع	77	32

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تيارت

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أن كل من قطاع الفلاحة،الصناعة والخدمات تم تطوير مشاريعها في حين أن هذه الأخيرة لم تستحدث مناصب عمل،أما قطاعات الأنشطة الأخرى فقد ساهمت بتوفير مناصب إلا أنها محدودة،فقطاع البناء والأشغال العمومية استحدث فيه 25 منصب عمل وهول 15 مشروع مطور،أما السياحة فمناصب العمل هو 6 مناصب لمشروعين ومنصب واحد تم خلقه في قطاع النقل مقابل 27 مشروع مطور.

ولتوضيح معطيات الجدول أكثر فان الشكل التالي يعكس إعداد مناصب العمل للمشاريع التي تم تطويرها سنة 2015.

الشكل رقم(3.8):مساهمة مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مناصب العمل حسب قطاع النشاط لولاية تيارت سنة 2015.

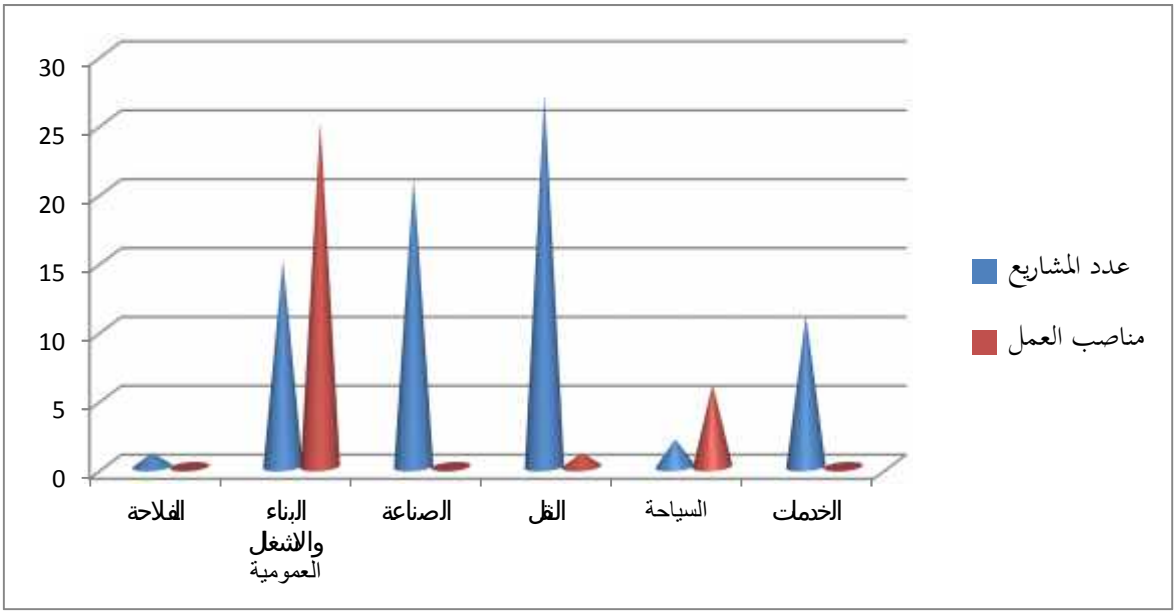

المصدر:إعداد الشكل بناءا على معطيات الجدول السابق.

يمكن القول أن مجال تطوير المشاريع يساهم بنسب ضئيلة في العمالة وهذا كون أن الوكالة تهتم بتطوير المشاريع النشطة بالإضافة إلى حلول الآلة محل مناصب جديدة.

2. مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في التشغيل بولاية تيارتسنة 2015

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية تيارت بتوفير 624 منصب لـ 252 مشروع ممول بالتنسيق مع البنوك وهذا سنة 2015،ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3.17):دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في التشغيل سنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	مناصب العمل
الفلاحة	66	145
البناء والأشغال العمومية	8	25
الصناعة	38	120
الخدمات	125	310
النقل	15	24
المجموع	252	624

المصدر:الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية تيارت.

ولتوضيح معطيات الجدول نورد الشكل التالي:

الشكل رقم(3.9):مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في مناصب العمل حسب قطاع النشاط لولاية تيارت سنة 2015

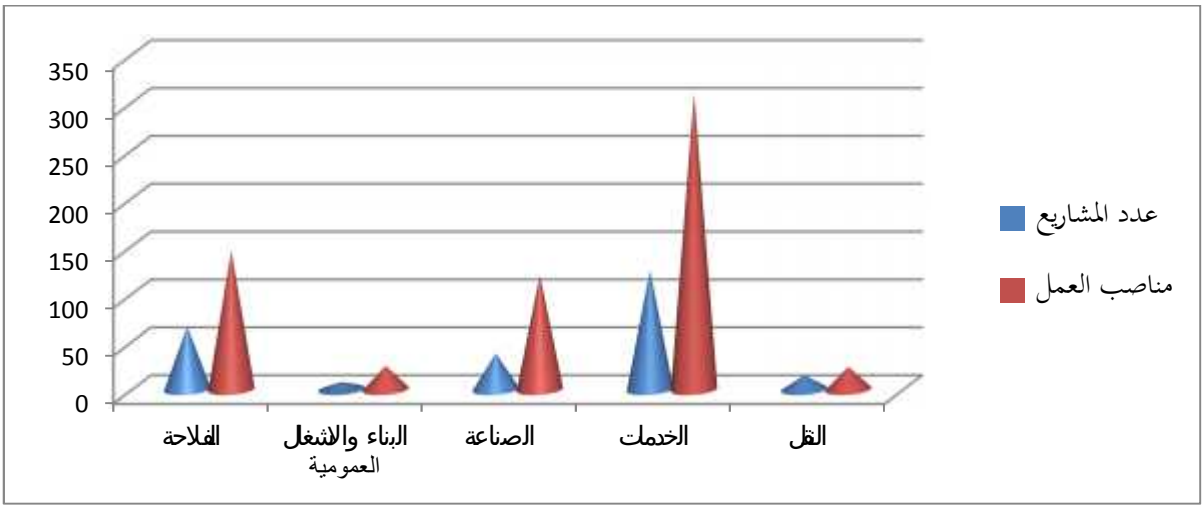

المصدر:إعداد الشكل بناءا على معطيات الجدول السابق.

ساهم الصندوق في قطاع الخدمات بـ 310 منصب لـ 125 مشروع و145 منصب لـ 66 مشروع في الفلاحة أي بمتوسط منصبين لكل مشروع،واستحدث الصندوق 120 منصب عمل لـ 38 مشروع في قطاع الصناعة و25 منصب لـ8 مشاريع في البناء والأشغال العمومية بمتوسط ثلاث مناصب ثم قطاع النقل بمساهمة ضئيلة في المناصب مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المطلب الثاني:مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015

تعمل الوكالتين على تمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ مختلفة وهي بذلك تساهم في تجسيد المشاريع لاستحداث فرص عمل.

1.مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015

بلغت حصيلة نشاط وكالة دعم تشغيل الشباب بتيارت 540مشروع ممول حيث استحدثت هذه الأخيرة 1092 منصب عمل موزعة على الأنشطة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3.18):دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	مناصب العمل
الصناعة التقليدية	33	63
الصناعة	98	240
الخدمات	203	432
البناء والأشغال العمومية	31	57
الفلاحة	171	294
النقل	4	6
المجموع	540	1092

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتيارت

يتضح من الجدول أن قطاع الخدمات له حصة الأسد من المشاريع في ولاية تيارت فهو يخلق أكثر المناصب،يليه قطاع الفلاحة كون الولاية ذات طابع فلاحي،في حين أن الصناعة عدد مشاريعها قليل إلا أنها توفر أكبر قدر من العمالة ثم مختلف القطاعات الأخرى،وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3.10):مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مناصب العمل حسب قطاع النشاط لولاية تيارت سنة 2015

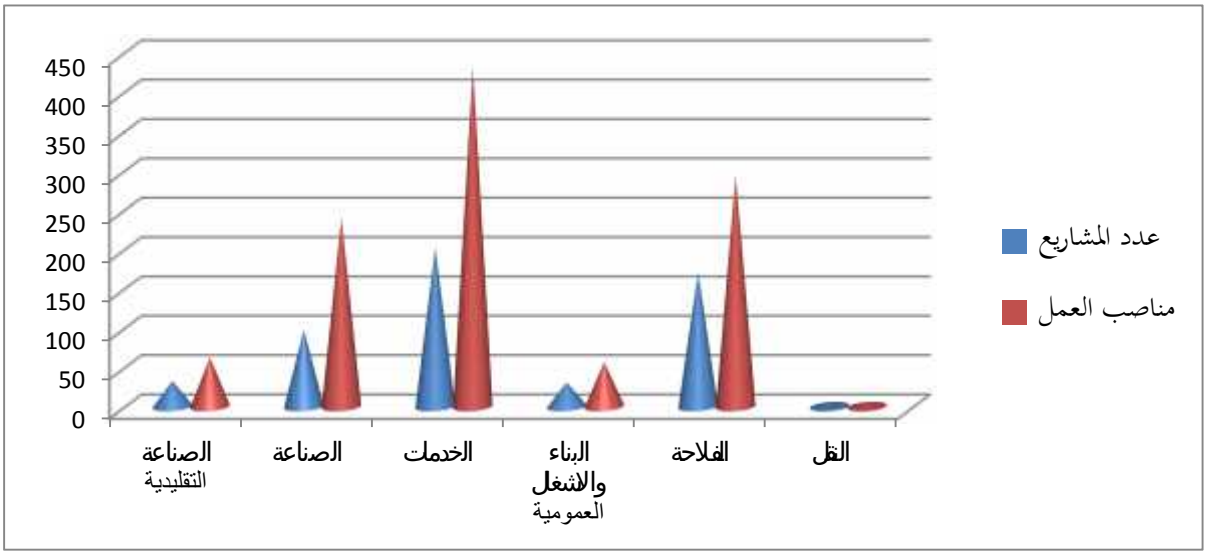

المصدر:إعداد الشكل بناءا على معطيات الجدول السابق.

2.مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل بتيارت سنة 2015

يتم تمويل مشاريع الوكالة وفق ثلاث صيغ متمثلة فيما يلي:

- سلفة لشراء مواد أولية لا يتعدى سقفها 40 000 دج؛
- سلفة لشراء مواد أولية تتراوح بين(40 000 دج إلى 100 000)؛
- تمويل ثلاثي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 29% ،البنك 70%، المقاول 1%)لكلفة المشروع لا يتعدى سقفها 1 000 000 دج.

وسنقوم في الجدول الآتي بجمع الصيغة الأولى والثانية باعتبار مشاريعها الممولة هو نفسه عدد مناصب العمل ،وكون أن قيمة هاتين الصيغتين لا توفران سوى منصب لكل مشروع.

الجدول رقم (3.19):دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015

قطاع النشاط	من 1 إلى 100 000,00 دج		من100 000,01 إلى 1 000 000,00	
	المشاريع	المناصب	المشاريع	المناصب
الصناعة التقليدية	507	507	1	1
الصناعة	691	691	51	72
الخدمات	655	655	218	327
البناء والأشغال العمومية	13	13	22	30
الفلاحة	57	57	1	1
المجموع	1923	1923	293	431

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيارت

باعتبار أن عدد مناصب العمل في صيغة التمويل الأولى والثانية حسب الجدول هي نفسها عدد المشاريع يمكن إجمال عدد المشاريع بـ2216 مشروع ممول وبجمع عدد المناصب لكلتا صيغتي التمويل نجد 2354 منصب عمل مستحدث خلال سنة 2015.

ما أفاد به الجدول السابق يوضح أن قطاع الخدمات يساهم في التشغيل بعدد يفوق القطاعات الأخرى من المشاريع وهو يقارب عدد المناصب ،بالإضافة إلى قطاع الصناعة،الصناعة التقليدية وقطاع البناء والأشغال العمومية ،هذا لكون أن المشاريع تتمحور حول صيغة التمويل التي توفر منصب لكل مشروع،في حين أن قطاع الفلاحة عدد المشاريع الممولة فيه هو نفسه عدد المناصب.

نورد الشكل الموالي لتوضيح المعطيات السالفة الذكر مع تلميح إلى أنه تم إجمال عدد المشاريع لكلتا صيغتي التمويل ودمج عدد مناصب العمل لكل من صيغتي التمويل الواردتين في الجدول السابق.

الشكل رقم(3.11):مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب العمل بولاية تيارت سنة 2015

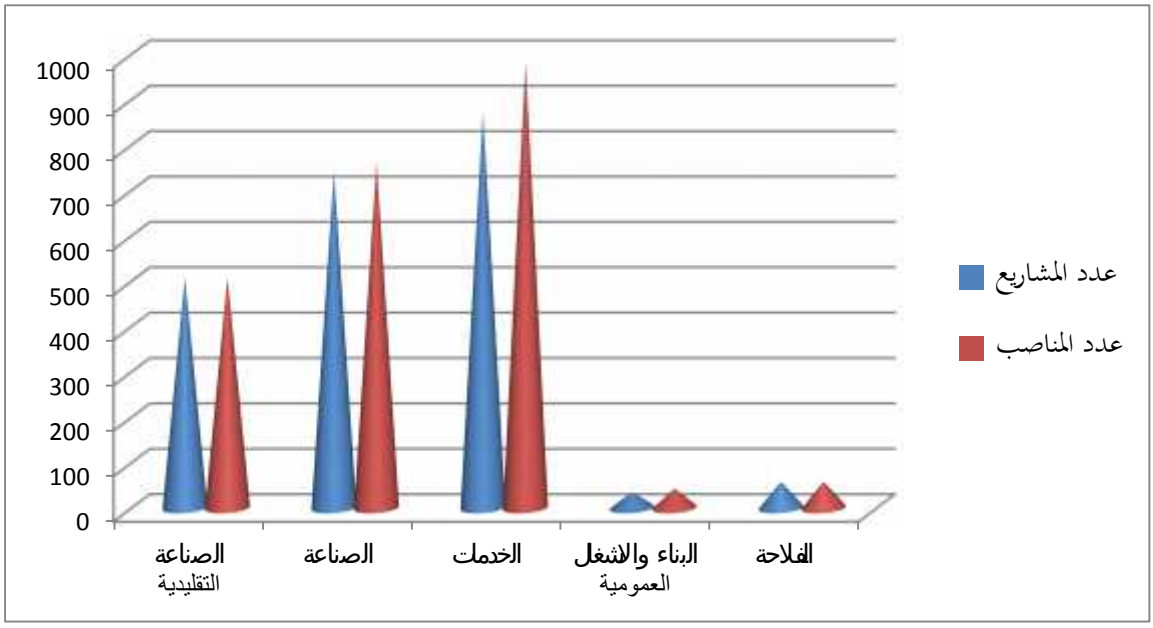

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيارت

يتقارب عدد مناصب العمل بعدد المشاريع كون أغلبها سلف لصيغة التمويل الأولى والثانية(أربعين ألف دينار ،مائة ألف دينار)في حين السلف التي تبلغ مليون دينار جزائري والتي تكون عن طريق التمويل الثلاثي ففي الأغلب يكون التشغيل فيها لا يتعدى منصبين.

المطلب الثالث:أهم الهيئات استقطابا لعمالة المؤسسات بتيارت سنة 2015

من خلال هذا المطلب سنتعرف بالمقارنة بين نشاط الهيئات الداعمة ونرجح أيها استقطابا لمشاريع الشباب وأكثرها تشغيلا وهذا الصدد نكون أمام متغيرين هما عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل الموفرة وهنا تظهر إسهامات كل هيئة في جل الأنشطة التي تدعمها.

الجدول رقم(3.20):مساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل حسب قطاع النشاط في ولاية تيارت سنة 2015

الهيئات / الأنشطة	ANDI		CNAC		ANSEJ		ANGEM	
	المشاريع	المناصب	المشاريع	المناصب	المشاريع	المناصب	المشاريع	المناصب
الفلاحة	1	0	66	145	171	294	58	58
البناء والأشغال العمومية	15	25	8	25	31	57	35	43
الصناعة	21	0	38	120	98	240	742	763
الخدمات	11	0	125	310	203	432	873	982
النقل	27	1	15	24	4	6	/	/
الصناعة التقليدية	/	/	/	/	33	63	508	508
السياحة	2	6	/	/	/	/	/	/
المجموع	77	32	252	624	540	1092	2216	2354

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الهيئات السابقة.

يبرز لنا الجدول أهم أنشطة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها جلبا للعمالة،ويتضح أن قطاع الخدمات الأكثر استقطابا لليد العاملة بنسبة 42.03% ،تليه الصناعة بنسبة 27.38%ثم الصناعة التقليدية ،وقطاع الفلاحة بـ13.92%،12.12%على التوالي وقطاع البناء والأشغال العمومية بما يقارب 3.66%من نسبة التشغيل ويأتي قطاع النقل بنسبة 0.75%كون أن هذا القطاع يشهد تشبع،وفي الأخير قطاع السياحة بـ0.15%الذي يحظى باهتمام من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقط.

تم حساب النسب بجمع مناصب الشغل المستحدثة من طرف كل وكالة ولكل نشاط على حدا ثم أخذ عدد المناصب التي تم توفيرها في كل نشاط إلى إجمالي المناصب لكل الأنشطة.

الجدول رقم(3.21):دور الهيئات الداعمة في التشغيل بولاية تيارت سنة 2015

الهيئات	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	المجموع
المناصب	32	624	1092	2354	4102
النسبة%	0,78	15,21	26,62	57,39	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا إلى معطيات الهيئات الداعمة المذكورة سابقا.

إن نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي الأكبر في توفير مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وهذا ما يفسر لجوء المرأة الحرفية والشباب البطال إلى القرض المصغر،ثم تأتي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبةنصف ما ساهمت به وكالة القرض المصغر،وهذا راجع لاهتمام الشباب بإنشاء مؤسسات صغرى،ثم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة أقل مقارنة بالهيئات السابقة ،كون هذا الأخير يهتم بالبطالين البالغين من العمر 30 الى 50 سنة،وفي الأخير مساهمة وكالة تطوير الاستثمار بنسبة ضئيلة جدا.

والشكل التالي يوضح مساهمة الهيئات الداعمة في التشغيل:

الشكل رقم(3.12):نسب مساهمة أجهزة التشغيل في توفير مناصب عمل بتيارت سنة 2015

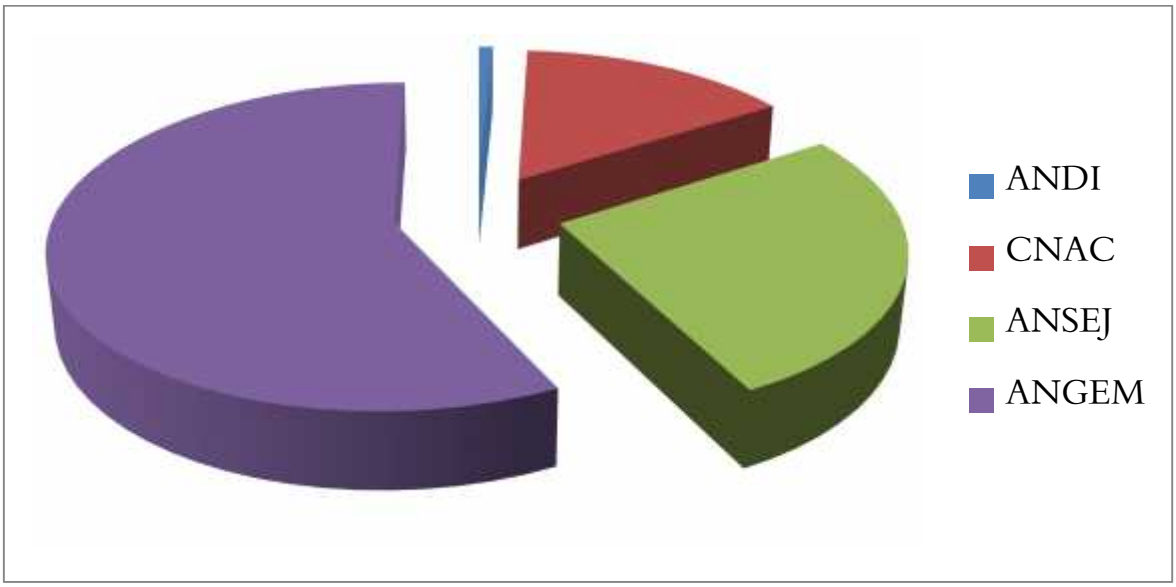

المصدر:من إعداد الطالبتين من خلال الجدول السابق.

هذا وجاء ترتيب هذه النسب لأجهزة تشجيع ودعم ترقية الشغل وفق مساهمة كل منها في توفير مناصب العمل سنة 2015 ،في حين أن هذه المساهمة انخفضت مقارنة بالسنوات الفارطة،ويرجح سبب تراجع هذه المساهمات إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة خلال السنة والتي تدعو إلى التقشف.

خلاصة :

تعاني ولاية تيارت من البطالة سببتها الكثير من العوامل وهي مقترنة بعدة مؤشرات، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، الأمية، المرأة والشباب، إضافة إلى مختلف أنواع البطالة التي يعاني منها المجتمع.

رغم ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدرجة كبيرة في توفير مناصب الشغل في ولاية تيارت، وبإمكانها المساهمة في التخفيف من حدة البطالة وذلك لمرونتها وخصائصها.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تيارت على غرار باقي ولايات الجزائر بنسبة من التوظيف حيث عدد مناصب العمل التي وفرتها سنة 2015 فاق 4000 منصب شغل، كما وأن الهيئات الداعمة بدورها تعمل على توفير العديد من مناصب العمل وتهدف من خلال إنشاء المؤسسات وتشجيع استمراريتها وديمومتها إلى إنجاحها وتوسيع أنشطتها سعيا لرفع العمالة بها.

خـــــاتـــمة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الركائز المهمة في بناء أي اقتصاد يقوم على التنوع ويهدف إلى الاستقرار،فهي تواجه عدة مشاكل تعيق سيرها،حيث ترتكز عليها الحكومات في مواجهة ظاهرة البطالة التي تخيم كل اقتصاديات الدول حتى المتقدمة منها، ويعد سبب لجوء الحكومات لمثل هذا النوع من المؤسسات هو إثبات قدرتها على تقليص معدلات البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب عمل، ليس هذا فقط بل أيضا لفعاليتها ودورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعتبر البطالة ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية من خلال انعكاساتها السلبية على العاطلين،حيث يمكن أن تؤثر على إيمان الأفراد وعدم قناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية،فهي تؤدي إلى ظهور الآفات الاجتماعية،ويعود سبب هذه الظاهرة إلى مجموعة الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة،ومجموعة الأسباب التي تدخل ضمن سيطرة الحكومة،فقد حاولت الجزائر مواجهة البطالة من خلال وضع استراتيجيات وأجهزة للتشغيل وذلك للتخفيف من حدتها.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية في جميع الدول بما في ذلك الجزائر،من حيث مساهمتها في الإنتاج و استيعاب العمالة،ولقد تجسد لنا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدانيا بولاية تيارت في العديد من الأصعدة،خاصة في جانب التوجيه والترقية،حيث توجد هيئات تهتم عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم المساعدات اللازمة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،حيث نجد أن هذه الهيئات كفيلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال إسهاماتها في هذا القطاع فهي بذلك توفر قدر هام من مناصب الشغل .

ومن خلال ما سبق يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في توفير مناصب عمل وهي بذلك تخفف من البطالة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: يميزالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةقلةتكاليفهامماييسهلانشاءهاويعودسبباختلافتعاريفها إلى معايير تصنيفها ،وجدنا أن هذه الفرضية صحيحة،كما أن اختلاف درجة النمو الاقتصادي،تنوع النشاط الاقتصادي،تعدد النشاط الاقتصادي،العامل التقني ،هي أيضا من أسباب اختلاف تعاريف هذه المؤسسات.

الفرضية الثانية: تلحق البطالة أضرار بالكيان الاقتصادي والاجتماعي وتعود أسبابها إلى أسباب نابعة من اتجاهات الدولة وأسباب خارجة عن إرادة الدولة،هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة هي الأكثر تشغيلا،هذه الفرضية خاطئة،حيث نجد أن المؤسسات الصغرى هي الأكثر قدرة على استحداث مناصب عمل .

النتائج:

-إن كثرة تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعها يدل على الأهمية البالغة التي تحظى بها من قبل كل الدول وهذا راجع بدوره إلى تعمق الدارسين في هذا الموضوع؛

- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تعيق سيرها،ورغم كل المشاكل التي تواجهها إلا أنه يمكن القول بأنها تؤدي دورا أساسيا ومهما في توفير مناصب عمل وإحداث التنمية الاقتصادية.

- للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر على الفرد والمجتمع؛

- يوجد مجموعتين من أسباب البطالة ،أسباب خارجة عن إرادة الدولة والمتمثلة فيانخفاض أسعار المحروقات،انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى،تدهور شروط التبادل التجاري الدولي،القضية السكانية،وأسباب نابعة من اتجاهات الدولة،كالتوقف عن تعيين الخريجين،عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل.

- تساهم أجهزة التشغيل في توفير مناصب عمل؛

-من خلال الإحصائيات المقدمة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن هناك تمركز لهذه المؤسسات حول أنشطة وبلديات معينة،وهذا راجع لتوفر الظروف المواتية لتحقيق أرباح في قطاعات دون الأخرى.

-المؤسسات الصغرى هي الأكثر قدرة على استحداث مناصب عمل لقلة تكاليفها وسهولة إنشائها.

التوصيات:

- ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة متمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الدعم المالي والتسهيلات الإدارية؛
- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نشاط المؤسسة يضمن نجاحها واستمرارها؛
- الحرص على توفير أكبر قدر ممكن من الوظائف الدائمة وكذا العمل على تمديد العقود؛
- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير ودعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة الربط بين الجامعة كمركز إشعاع فكري وابتكاري والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- الزيادة في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغرى باعتبارها الأكثر قدرة على استحداث مناصب عمل إذا أردنا التخفيف من حدة البطالة.

آفاق البحث:

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة حقلا واسعا للبحث لذا نقترح هاته المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- طرق تفعيل وتطوير عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأثير البطالة على الاقتصاد الوطني وأساليب معالجتها.

قـــائمة الـمراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1.أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع،عمان،2002.

2.أحمد بوراس،**تمويل المنشات الاقتصادية**،بدون طبعة،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ،الجزائر 2008.

3.أحمد سليمان خواصنة،**اقتصاديات العمل والبطالة**،الطبعة الأولى،دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع عمان،2015.

4.أحمد محمد غنيم،**الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**،بدون طبعة،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2008.

5.أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

6.السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،بدون طبعة،الدار الجامعية الإسكندرية،2013.

7.إسماعيل عبد الرحمن،حربي عريقات،**مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي** الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2004.

8.إيمان عطية ناصف،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،بدون طبعة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية2007 .

9.براق محمد، غربيبي حمزة،**مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة**،الطبعة الأولى،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2014.

10.جمال الدين محمد المرسي،أحمد عبد الله اللحلح،**الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**،بدون طبعة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2010.

11.حسام علي داوود،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الرابعة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان 2014.

12.حسين محمد حسين سمعان،**دراسات في الإدارة المالية الإسلامية**،الطبعة الأولى،دار الفكر ناشرون وموزعون،عمان،2011.

13. حربي محمد عريقات،سعيد جمعة عقل،**إدارة المصارف الإسلامية**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2010.

14.خبابة عبد الله،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**،بدون طبعة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2013.

15.سامر عبد الهادي وآخرون،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،الأردن،عمان 2013.

16.سلام عبد الكريم آل سميسم،**التوازن الاقتصادي العام**،الطبعة الأولى،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2011.

17.سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، بدون طبعة،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

18.شهاب أحمد سعيد العزعزي،**إدارة البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن،2012.

19.شوام بوشامة،**مدخل في الاقتصاد العام**،بدون رقم الطبعة،دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران 2001.

20.ضياء الناروز،**المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية – دراسة مقارنة–** الطبعة الأولى،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2015.

21.ضياء مجيد الموسوي،**أسس علم الاقتصاد**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2011.

22.طارق الحاج،**مبادئ التمويل**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010.

23.طارق فاروق الحصري،**الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**،الطبعة الأولى،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2007.

24.عبد الرحمن يسري أحمد،**تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**،بدون طبعة،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،1996.

25.عبد الرحمن يسري احمد وآخرون،**النظرية الاقتصادية الكلية**،بدون طبعة،الدار الجامعية الإسكندرية،2007.

26.عبد الرزاق محمد صالح،رشيد عباس الجزراوي،**ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**،الطبعة الأولى،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2015.

27.عبد العطي رضا وآخرون،**إدارة الائتمان**،الطبعة الأولى،دار وائل للطباعة،عمان الأردن،1999.

28.عبد الوهاب يوسف أحمد،**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2008.

29.علي جدوع الشرفات،**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**،الطبعة الأولى،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،عمان،2010.

30.فايز تميم،**مبادئ الإدارة المالية**،الطبعة الثانية،إيتراك للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011.

31.فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار محمد العلي،**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**،الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006.

32.قاسم نايف علوان،**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،2008.

33.قتيبة عبد الرحمن،**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،2013.

34.ليث عبد الله القهيوي،بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2012.

35.محسن أحمد الخضيري،**البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى،إيتراك للنشر والتوزيع،مصر،1990.

36.محمد محمود العجلوني،**البنوك الإسلامية،أحكامها،مبادئها،تطبيقاتها المصرفية**،الطبعة الثالثة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2012.

37.محمد فاتح محمود،بشير المغربي،**تمويل ومؤسسات مالية**،الطبعة الأولى،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة،2010.

38.محمود الوادي وآخرون،**الأسس في علم الاقتصاد**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2011.

39.مدحت القريشي،**اقتصاديات العمل**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان،2007.

40.مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2009.

41.مروة أحمد،نسيم برهم،الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة،الطبعة الثالثة،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،القاهرة،مصر،2014.

42.مصطفى يوسف كافي،**مبادئ العلوم الاقتصادية**،بدون طبعة،دار الحامد للنشر،،الأردن،2015.

43.ميساء حبيب سلمان،سمير العبادي،**المشروعات الصغيرة ودورها التنموي**،الطبعة الأولى،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2015.

44.ناصر دادي عدون،عبد الرحمان العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،بنعكنون الجزائر،2010.

45.نبيل جواد،**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الطبعة الأولى،المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،مجد،بيروت،2006.

المذكرات والرسائل:

46.يوسفحميدي،**مستقبلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةالجزائريةفيظلالعولمة**،أطروحةدكتوراه،فرعالتحليلالاقتصادي،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسييرجامعةالجزائر،منشورة،الجزائر 2008.

47.برجيشهرزاد،**إشكاليةاستغلالمصادرتمويلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة**،رسالةماجستير تخصصماليةدولية،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،أبيبكربلقايدتلمسان،منشورة،الجزائر، 2012.

48.بنعروسايمانجية،**ترقيةصادراتالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةدراسةحالةالجائر**،مذكرةتخرجماستر،تخصص تجارةدولية،كليةالعلومالتجاريةوالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةابنخلدونتيارت،غيرمنشورة،الجزائر، 2015.

49.جلولي عائشة،**إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالةالجزائر–** مذكرة ماستر،تخصص علوم مالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوما لتسيير،جامعة ابن خلدون،تيارت،غير منشورة،الجزائر،2011.

50.حري مخطارية،**مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة**، رسالةماجستير،تخصصاقتصادوتسييرالمؤسسات،كليةالعلومالإنسانيةوالعلومالاجتماعية،جامعةابنخلدونتيارت،غيرمنشورة،2007.

51.زويتة محمد الصالح،**اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،رسالة ماجستير،تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،منشورة،الجزائر،2007.

52.شلالي فارس،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة2000–2004** مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر منشورة،الجزائر،2005.

53.عمران عبد الحكيم،**استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،رسالة ماجستير،تخصص علوم تجارية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،منشورة،الجزائر،2007

54.مدخلخالد،**التأهيلكآليةلتطويرتنافسيةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةدراسةحالةالجزائر 2005–2010**،رسالةماجستير،فرعتحليلاقتصادي،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةالجزائر 3،منشورة،2012

55.وفاء دويس،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف مستوى البطالة في الدول النامية(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)**،شهادة ماستر أكاديمي،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،منشورة،الجزائر 2013.

الملتقيات والمؤتمرات:

56. السعيد دراجي،**التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها**،الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،يومي 18 و19 افريل 2012.

.57

برودينعيمة،**التحدياتالتيتواجهالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالدولالعربية**،الملتقىالدوليمتطلباتتأهيلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالدولالعربية،جامعةحسيبةبنبوعليبالشلف،يومي 17و18 افريل 2006.

58. بن باير الحبيب،بن كاملة عبد العزيز،**التشغيل في الجزائر مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية عرض نتائج الفترة 2006–2010**،الملتقى الدولي:سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،جامعة جامعة محمد خيضر،يومي 13و14 أفريل 2011.

.59

ريميرياض،ريميعقبة،**تطورالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر**،الملتقىالوطنيواقعوآفاقالنظاماالمحاسبياالماليفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر،جامعةالوادي،يومي5– 6 ماي 2013.

60. سهام شيهاني،طارق حمول،**تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،يومي 15و16 نوفمبر 2011.

61.ضونصر،عليالعبسي،**التجاربالدوليةفيمجالالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة**،الملتقىالوطنيواقعوآفاقالنظام المحاسبيالماليفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر،جامعةالوادي،يومي 5-6 ماي 2013.

62.طيب لحيلح،**دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطاب المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب)**،الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة غرب كردفان،جمهورية السودان،يومي 17و18 افريل 2006.

63.عبد الرزاق حميدي،عبد القادر عوينان،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية**،الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، بدون تاريخ.

64.ماضي بلقاسم،آمال خدادمية،**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها** ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة باجي مختار عنابة،يوم 20 سبتمبر 2011.

64.محمد راتول،بن داودية وهيبة،**بعض التجارب الدولية ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة**،الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،يومي 17 و18 افريل 2006.

65.مرمي مراد،**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**،أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014 ،جامعة سطيف1،يومي 11 و12 مارس 2013.

66.

نظيرةقلادي،محمدالأمينوولىدطالب،**دورالمؤسساتالمصغرةوالمتوسطةفيالحدمنالبطالةأبحاثالمؤتمرالدولي،تقييمأثاربرامجالاستثمارالعامةوانعكاساتهاعلىالتشغيلوالاستثماروالنموالاقتصاديخلالالفترة 2001–2014**،جامعة سطيف1،يومي 11 و12 مارس 2013.

المجلات:

67.السعيدبريش،**مدىمساهمةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةالخاصةفيالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةحالةالجزائر**،مجلةالعلومالانسانيةالعددالثانيعشر،جامعةمحمدخيضربسكرة،نوفمبر 2007.

68.العايبياسين،**دراسةوتحليلسياسةالدعمالماليالحكوميلإنشاءوتطويرالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفي الجزائر**،مجلةدراساتاقتصادية،العدد 01،جامعة العميد مهري قسنطينة 02 2014.

69.شبوطيحكيم،**الدورالاقتصاديوالاجتماعيللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة**،ابحاثاقتصاديةوإدارية،العددال ثالثجوان 2008،جامعة محمد خيضر،بسكرة،جوان 2008.

70.عبد الرحيم ليلى،لدرع خديجة،**العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،المجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية ،العدد01،جامعة ابن خلدون تيارت،الجزائر،23 ديسمبر 2012.

71.علواش وردة،**دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد12،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،12جوان2014.

72.محمد مسعي،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**،مجلة الباحث،العدد 10كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2011.

73.مخبر بحث تحت عنوان:
REFORMES ECONOMIQUES DEVELOPPEMENT ET STRATEGIES D'INTEGRATION EN ECONOMIE MONDIALE,N°DL :1838-2006،ناصر دادي عدون،عبد الرحمان بابنات،دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر

المواقع الالكترونية:

منتدىاللمةالجزائرية www.4algeria.com,6/12/2015 ,08:08

22 :00 www.andi.dz ,01-02-2016,

www.andpme.org.dz,03-02-2016,21 :10.

www.angem.dz,01-02-2016,22:30

www.shatharat.net/showthread,13/03/2016,21:17.

http:// islamfin.go.forum.net,14/03/2015,18

الملاحق

ملحق 01: حصيلة نشاط الوكالة الولائية للتشغيل بتيارت

ملحق 02: حصيلة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب بلديات ولاية تيارت

N°	(Tous)

Nombre de H/F	Étiquettes de colonnes		
Étiquettes de lignes	F	H	Total général
Oued lilli	22	140	162
Zmalet el emir abdelkader	39	178	217
Ain Bouchekif	39	279	318
Ain deheb	38	478	516
Ain el hadid	32	225	257
Ain kermes	62	293	355
ain zarit	12	71	83
Bougara	4	62	66
Chehaima	5	128	133
Dahmouni	46	427	473
Djillali ben amar	13	86	99
Faidja	4	95	99
Frenda	167	963	1130
Guertoufa	16	78	94
Hamadia	27	279	306
ksar chellala	160	1026	1186
Madna	2	38	40
Mahdia	76	625	701
Mechraa safa	24	206	230
Medrissa	31	299	330
Medroussa	40	156	196
Meghila		22	22
Mellakou	15	149	164
Nadhora	4	51	55
Naima	3	79	82
Rahouia	42	348	390
Rechaiga	24	301	325
Rosfa	1	47	48
Sebaine	6	119	125
Sebt		3	3
Serghine	7	38	45
SI Abdelghani	5	118	123
Sidi abderahmane	26	159	185
Sidi ali mellal	8	52	60
Sidi bakhti	18	59	77
Sidi hosni	10	55	65
Sougueur	249	2028	2277
Tagdemt	5	54	59
Takhemaret	44	1087	1131
Tiaret	994	6754	7748
Tidda	5	15	20
Tousnina	15	227	242
Total général	**2340**	**17897**	**20237**

ملحق 03: حصيلة نشاط مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية تيارت

مديريـــة السيـــاحةوالصنـــاعة التقليديـــة لولايـــة تيـــارت

عدد الحرفيين المسجلين من 2010 إلى غاية شهر ديسمبر 2015

السنوات	الصناعةالتقيلدية الفنية	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	الصناعة التقليدية للخدمات
2010	64	124	283
2011	161	305	512
2012	143+تعاونية	249	478
2013	135	119 + تعاونية	257
2014	183	147	436
2015	184	94 + تعاونية	352
المجموع	1108	1665	3964

الصناعة التقليدية الفنية مثل: نسيج الزرابي, صناعة الفخار, الخياطة التقليدية .

إنتاج المواد: صناعة المواد مثل: الخباز, النجار و صناعة المواد المختلفة.

الخدمات: الحلاقة ,التصليح ,البناء, التنظيف, الترصيص .

ملحق 04: مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تيارت

AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT

GUD TIARET

PROJETS REALISES 2006-2015 DANS LA WILAYA DE TIARET

NIVEAU D'ETAT D'AVANCEMENT DU PROJET	NBR PROJETS	EMPLOIS DECLARES	EMPLOIS REALISES	MONTANT DECLARE EN KDA	MONTANT REALISE EN KDA
ACHEVÉ ET MIS EN EXPLOITATION	419	4 659	4 279	24 058 940	13 009 852
ACHEVE ET NON ENCORE MIS EN EXPLOITATION	06	09	11	25 019	20 163
EN COURS DE RÉALISATION	137	1 882	459	13 835 491	4 598 618
EN COURS DE RÉALISATION ET MIS PARTIELLEMENT EN EXPLOITATION	181	1 887	694	10 204 694	2 557 703
TOTAL	743	8 437	5443	48 124 145	20 186 336

ملحق 05: تطور مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية تيارت

ANNEE	Nbre projets	Montant déclarés KDA	Montant réalisés kda	Emplois déclaré	Emplois réalisé
2006	37	2 116 098	285 595	695	167
2007	168	19 359 126	2 923 796	3019	904
2008	165	15 455 825	2 898 395	2387	886
2009	199	8 267 406	1 045 998	1699	553
2010	83	3 398 427	775 700	647	175
2011	73	5 300 813	2 274 711	1093	747
2012	67	3 891 684	1 026 870	1109	270
2013	76	6 345 018	839 225	962	177
2014	156	16 053 325	1 535 656	1949	109
2015	77	8 155 446	58 947	1230	32
Total général	**1101**	**88 343 169**	**13 664 893**	**14790**	**4020**

ملحق 06: مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب بلديات ولاية تيارت

Communes	Nbre projets	Montant déclarés KDA	Montant réalisés kda	Emplois déclaré	Emplois réalisé
MEDRISSA	1	33 714	0	3	0
SOUGUEUR	3	82 028	0	19	0
TOUSNINA	1	265 000	0	35	0
AIN BOUCHEKIF	16	1 052 188	26 791	237	5
AIN DEHEB	5	101 609	19 278	21	1
AIN DZARIT	2	228 260	0	11	0
AIN EL HADID	17	496 735	209 975	133	197
AIN KERMES	19	944 189	251 824	174	79
BOUGARA	4	388 360	0	96	0
DAHMOUNI	18	1 269 469	88 028	146	35
DJILLALI BEN AMAR	3	22 555	0	20	0
FRENDA	72	10 502 229	2 123 056	1325	475
HAMADIA	20	2 361 130	229 514	332	19
KSAR CHELLALA	38	2 555 592	202 582	412	63
MADNA	1	18 625	0	13	0
MAHDIA	42	2 937 032	243 502	666	133
MALLAKOU	1	2 222	0	2	0
MECHRAA SAFA	2	15 198	4 858	7	1
MEDRISSA	4	1 551 695	1 101 382	144	19
MEDROUSSA	7	325 301	20 412	127	30
MELLAKOU	5	497 715	902	128	0
NAIMA	1	13 185	0	6	0
OUED LILLI	3	95 444	5 198	18	1
RAHOUIA	28	1 374 433	666 257	155	115
RECHAIGA	42	4 831 608	530 800	549	321
SEBAINE	11	567 891	187 215	160	44
SEBT	1	55 104	0	8	0
SERGHINE	5	358 513	9 308	42	2
SIDI ABDERRAHMANE	3	49 389	21 580	12	6
SIDI ALI MELLAL	3	430 700	71 711	54	13
SIDI BAKHTI	2	101 900	16 119	13	9
SIDI M'HAMED BENALI	1	62 708	0	15	0
SOUGUEUR	87	7 144 869	970 570	1260	269
TAKHEMART	34	909 128	314 566	413	268
TIARET	581	45 342 686	6 065 223	7869	1812
TIDDA	2	10 980	5 948	2	1
TOUSNINA	4	985 627	0	39	0
ZAAROURA	2	233 307	230 034	98	89
ZMALET E.ABDELKADER	10	124 759	48 260	26	13
Total général	**1101**	**88 343 169**	**13 664 893**	**14790**	**4020**

ملحق 07: نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط لولاية تيارت

Secteur d'activité	Nbre projets	Montant déclarés KDA	Montant réalisés kda	Emplois déclaré	Emplois réalisé
Agriculture	46	5 767 360	410 151	869	43
BTBH	413	31 456 870	5 498 973	6189	2603
Industrie	140	31 098 076	4 399 356	3990	821
Santé	17	884 572	187 833	177	16
Transport	387	12 148 310	2 760 525	2270	478
Tourisme	10	1 301 946	247 683	223	17
Services	88	5 686 034	160 372	1072	42
Total général	**1101**	**88 343 169**	**13 664 893**	**14790**	**4020**

ملحق 08: عدد الملفات الممولة من طرف البنوك بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

Secteurs D'activité	BNA			BEA			BADR			BDL			CPA			TOTAL		
	Dép.	Accor.	Fin.	Dép.	Accor.	Fin.	Dép.	Accor.	Fin.	Dép.	Accor.	Fin.	Dép.	Accor.	Fin.	Dép.	Accor.	Fin.
Agriculture	1	0	0	0	0	0	182	153	137	1	1	1	0	0	0	184	154	138
Élevage	0	0	0	2	1	1	109	76	71	0	0	0	1	0	0	112	77	72
Transport	582	560	551	526	498	489	326	305	302	525	491	479	430	387	373	2 389	2 241	2 194
Services	264	225	220	241	184	174	472	439	427	246	190	183	191	130	124	1 414	1 168	1 128
Industries	99	83	77	116	95	86	98	86	81	73	67	65	65	50	47	451	381	356
BTPH	26	23	23	26	20	17	2	1	1	33	26	25	22	17	16	109	87	82
Total	972	891	871	911	798	767	1 189	1 060	1 019	878	775	753	709	584	560	4 659	4 108	3 970

	Nombre de Dossiers
AGRICULTURE	1 507
ARTISANAT	447
BTP	576
HYDRAULIQUE	4
INDUSTRIE	1 460
MAINTENANCE	138
NON DEFINI	19
PROF LIBERALE	21
SERVICES	3 553
TRANSPORT MARCHANDISE	4 324
TRANSPORT VOYAGEURS	775
Total général	**12 824**

ملحق 09: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيارت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
A.N.G.E.M

Antenne Régionale de Tiaret
Agence de la Wilaya de Tiaret

DOSSIERS FINANCÉS 2013/2015

PAR DAIRA

DAIRA	Nbre de Commune	Nbre de PNR Financés								
		1-40000,00 DA			40000,01- 100 000,00DA			100 000,01-1 000 000,00		
		2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
Tiaret	1	208	713	176	20	39	64	74	180	108
Sougueur	4	92	109	42	7	7	10	91	76	41
Frenda	3	38	27	109	7	20	38	26	19	21
K chelala	3	235	309	579	5	34	20	5	21	26
Mahdia	4	57	98	196	0	0	2	6	14	4
Ain kermes	5	12	11	75	2	7	7	7	1	7
Hammadia	3	182	238	119	1	9	6	9	8	10
Ain dheb	3	55	89	231	3	14	22	38	67	19
Dahmouni	2	176	279	33	5	2	3	23	44	20
Rahoula	2	37	62	45	0	2	4	7	28	10
Medroussa	3	50	101	26	0	1	6	8	21	12
Mchraa sfa	3	13	31	49	0	3	1	14	20	4
Oued lili	3	66	62	45	0	1	2	1	28	5
Meghila	3	45	17	9	0	1	4	4	6	6
TOTAL		1266	2146	1734	50	140	189	313	533	293
		5146			379			1139		

ملحق 10:حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط بولاية تيارت

Projets finacés par branche d'activité pour les année du 1/1/2011 au 31/12 2015 :

Secteur d'activité	2011		2012		2013		2014		2015	
	Projets Financés	Impact Emploi	Projets Financés	Impact Emploi	Projets Financés	Impact Emploi	Projets Financés	Impact Emploi	Projets Financés	Impact Emploi
AGRICULTURE	75	142	113	205	227	296	207	345	171	294
ARTISANAT	78	180	85	174	89	196	63	164	33	63
BTP	41	90	32	63	40	54	65	99	31	57
HYDRAULIQUE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
INDUSTRIE	32	66	59	104	33	56	127	292	94	229
MAINTENANCE	9	22	6	16	5	9	10	18	4	11
PECHE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
PROFESSIONS LIBERALES	3	10	3	5	5	5	18	27	7	9
SERVICES	246	445	294	494	340	518	292	583	196	423
TRANSPORT DE MARCHANDISES	246	319	264	319	77	81	16	16	0	0
TRANSPORT DE VOYAGEURS	1	2	3	7	8	8	72	86	4	6
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	26	34	31	33	14	14	2	2	0	0
Total	**757**	**1310**	**890**	**1420**	**838**	**1237**	**872**	**1632**	**540**	**1092**

ملحق 11: عدد المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيارت

Année	Dossiers Financés
1997	0
1998	102
1999	181
2000	163
2001	127
2002	145
2003	120
2004	89
2005	258
2006	124
2007	161
2008	194
2009	405
2010	463
2011	757
2012	890
2013	838
2014	872
2015	540
Total	**6429**

Projets financés par secteurs Depuis la création au 31/12/2015 :

Secteur d'activité	Depuis la création au 31 12 2010	2011	2012	2013	2014	2015	Total
AGRICULTURE PECHE	168	74	113	227	207	187	**976**
ARTISANAT	546	78	85	89	63	27	**888**
BTPH	111	41	32	40	65	41	**330**
INDUSTRIE ET MAINTENANCE	185	41	65	38	137	138	**604**
PROFESSIONS LIBERALES	29	3	3	5	18	13	**71**
SERVICES	1491	519	592	439	382	134	**3557**
Total	**2530**	**756**	**890**	**838**	**872**	**540**	**6426**

Secteurs	Nombre de Projets Financés			Potentiel d'emplois		
	Masculin	Féminin	Total	Masculin	Féminin	Total
Artisanat	27	6	**33**	45	18	**63**
Industrie	84	14	**98**	216	24	**240**
Services	168	35	**203**	347	85	**432**
BTPH	31	0	**31**	57	0	**57**
Agriculture	164	7	**171**	273	21	**294**
Transport	4	0	**4**	6	0	**6**
Pêche	0	0	**0**	0	0	**0**
TOTAL	478	62	**540**	944	148	**1092**

الملخص:

توضحالدراسةموضوعظاهرةالبطالةودورالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيمحاربتها،ولماهاقدرةعلىخلقمناصب فيظلسعيالدولةالجزائريةلتقليصنسبةالبطالةوتحقيقالتنميةالمستدامةوالنمو الاقتصادي،وذلكعنطريقدعم وتشجيعإنشاءالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة، وبانتهاجحملةمنالإجراءاتوالبرامجالتي تهدفإلىالدعمالكاملهذه المؤسسات،وتشجيعالشبابعلىانجازمشاريعخاصة،ومنالمنطلقنجدأنللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةدورفعالفي خلقمناصبشغلوهوموضوعإشكاليةبحثناوالمتمثلفيالسؤالالتالي:

مامدىمساهمةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالتخفيفمنحدةالبطالة ؟

ومنخلالالدراسةالنظريةوالتطبيقيةلموضوعبحثناتوصلنابأنالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةهيمنالمؤسساتالمساهمةفيالقضاءعلى ظاهرةالبطالةالتيتؤثرسلباعلىالاقتصادواستقرار المجتمع

لذانجدالحكومةالجزائريةتسعىجاهدةلتوفيرالسبلالمختلفةودعموتشجيعالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةلتتمكنمنخلالمرونتها وسرعتهاعلىالتأقلممعالمتغيراتمنتوفيرمناصبشغل.

الكلماتالمفتاحية : مؤسساتصغيرةومتوسطة،بطالة،مناصبشغل.

Résumé :

L'étude décrit le phénomène du chômage et le rôle des PME dans le combat et leur capacité à créer des emplois dans l'Etat algérien a cherché à réduire le chômage et réaliser le développement durable et la croissance économique, en soutenant et en favorisant la création de petites et moyennes entreprises et un certain nombre d'actions et de programmes visant au support complet de ces institutions et encourager les jeunes à terminer les projets spéciaux et l'esprit du rôle des PME Efficace dans la création d'emplois et fait l'objet du problème que nous avons discuté, à savoir la question suivante :

Quelle est la contribution des petites et moyennes entreprises afin d'atténuer le chômage ?

Et grâce à des études théoriques et pratiques de l'objet de nos recherches que nous avons trouvé que les petites et moyennes entreprises sont les institutions à contribuer à l'élimination du chômage, qui affectent négativement l'économie et la stabilité de la société, si le gouvernement s'efforce de fournir les différentes manières de soutenir et d'encourager les PME à être en mesure, grâce à leur flexibilité et de rapidité pour faire face à des variables pour fournir des emplois.

Mots clés : PME, chômage, emplois.